





للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛

يُرجىٰ المراسلة علىٰ البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com









# diba

الحمد لله الَّذي شرع الحجَّ وجعل فيه منافعْ، وجعلَ العلمَ منها أنفع النَّافعْ، وأشهد ألَّ إله إلَّا الله وحده لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما نُفع الحجَّاجْ، وعلىٰ آله وصحبه صفوةِ رَكْبِ الحاجْ.

أمَّا بعدُ:

فَهٰذَا شَرْح (الكتاب اللَّوَّلِ) مِنْ برنَامِجِ (مَنافَعِ الْعَلَمِ) فِي (سَنتِهِ اللَّولَى)؛ ستِّ وثلاثينَ وأربعمائةٍ وألفٍ، وهو كتابُ «المُقدِّمه فيمَا على الْعَبْدِ أَنْ يَعلَمَهُ»، لمُصنِّفه صالح بنِ عبد اللهِ بنِ حمدٍ العصيميِّ.







# قَالَ المُصَنِّفُ وَقَقَرَ التَّهُ جِهِ:

# و المنظمة المن

الحَمْدُ اللهِ وَبِهِ التَّوْفِيقْ، وَمِنْهُ الإِعَانَةُ عَلَىٰ اتِّبَاعِ أَقْوَمِ طَرِيقْ، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهَ حَقًّا، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صِدْقًا.

أُمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَوْجَبَ الوَاجِبَاتِ، وَأَهَمَّ المُهِمَّاتِ: مَعْرِفَةُ العَبْدِ رَبَّهُ، وَدِينَهُ، وَنَبِيَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّ اللهَ خَلَقَ الجِنَّ وَالإِنْسَ لِعِبَادَتِهِ وَأَمَرَهُمْ بِهَا؛ وَالدَّليلُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: هَوَالدَّليلُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: هُ وَمَا خَلَقَتُ اللّهِ خَلَقَ الجِنَّ وَالإِنْسَ لِعَبَادُونِ آنَ ﴾ [الذَّاريات]، وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: هُ يَنَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١].

وَإِقَامَةُ العِبَادَةِ تَكُونُ بِمَعْرِفَةِ ثَلَاثَةِ أُصُولٍ:

الأوَّل: مَعْرِفَةُ المَعْبُودِ.

الثَّانِي: مَعْرِفَةُ صِفَةِ عِبَادَتِهِ.

الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ المُبَلِّغِ عَنْهُ.

فالمَعْبُودُ هُوَ اللهُ، وَصِفَةُ عِبَادَتِهِ هِيَ الدِّينُ الَّذِي يُعْبَدُ بِهِ، وَالمُبَلِّغُ عَنْهُ هُو رَسُولُ اللهِ صَلَّائِلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَهٰ ذِهِ المَعَارِفُ الشَّلَاثُ هِ عَ الأُصُولُ العِظَامُ الَّتِ بُعِثَ بِهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ المَّعَارِفُ الشَّوَالُ فِي القَبْرِ، وَبِتَفَاصِيلِهَا يَتَعَلَّقُ الثَّوَابُ وَالأَجْرُ.



# قَالَ الشَّارِحُ وَفَقَرَ النَّهُ.

ابتدأ المصنِّف - وقَّقه الله - كتابَهُ بالبسملةِ، ثُمَّ تَنَّىٰ بِحَمْدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَأَسْنَدَ إِلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِعليْنِ:

أحدُهمَا: في قَوْلهِ: (وَبِهِ التَّوْفِيقْ).

والآخرُ: في قَوْلهِ: (وَمِنْهُ الإِعَانَةُ).

وَ (تَوْفِيقُ اللهِ عَنَّوَجَلً) هُوَ تَيسِيرُه عَبْدَهُ لليُسرَى؛ فَإِنَّ الوُصُولَ إِلَىٰ الأَمْرِ الأَيْسَرِ فِي كلِّ شيءٍ يفتقرُ إِلَىٰ تَوفِيقِ من اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وأمَّا (الإعانةُ) فهي إيصالُ عبدِهِ إلىٰ مَقْصُودِهِ.

#### و الفرقُ بينهمًا:

- أنَّ الإعانة آلةُ الوُصُولِ إلى المقصود.
  - والتَّوفيقَ غَايةُ الوُّصُولِ إليهِ.

فالإعَانةُ بِمَنزِلةِ الوَسِيلةِ، والتَّوفيقُ بمنزلةِ المَقْصَدِ.

ثُمَّ ثلَّتَ بالشُّهادةِ للهِ بالتَّوحيدِ، ولِمُحمَّدٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالعُبوديَّةِ والرِّسالةِ.

وقرَنَ الشَّهادةَ للهِ بالوَحْدانيَّةِ بقولهِ: (حَقًّا)، والشَّهادةَ لرسُولِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقولِهِ: (صِدْقًا)؛ لأنَّ اسْمَ (الحقِّ) مُتعلِّقُ في خِطابِ الشَّرعِ بالوَحدانيَّةِ، و(الصِّدقَ) مُتعلِّقُ بالرِّسالةِ، قال اللهُ في الأوَّلِ: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُو الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَطِلُ ﴾ بالرِّسالةِ، قال اللهُ في الأوَّلِ: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُو الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَطِلُ ﴾ [يس]. وقال في الثَّانِي: ﴿ هَنذَا مَا وَعَدَ الرَّمْنَ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴿ وَالْكَ إِلَى اللهُ مُحَمَّدًا وَمَا لَكُمْ مُعَرِفَةُ العَبْدِ رَبَّهُ، وَدِينَهُ، وَنَبِيَّهُ مُحَمَّدًا صَالَاتُهُ مَا يَعْدِونَهُ المُهِمَّاتِ: مَعْرِفَةُ العَبْدِ رَبَّهُ، وَدِينَهُ، وَنَبِيَّهُ مُحَمَّدًا صَالَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَمَا لَيْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُه

فالمعارفُ الثَّلاثُ المذكوراتُ موْصُوفاتٌ بأمْرين:

أحدُهما: أنَّهُنَّ أَوْجَبُ الواجباتِ.

والآخرُ: أنَّهُنَّ أهمُّ المُهمَّاتِ.

و(الواجباتُ): جمعُ واجبٍ، والواجبُ هو الخطابُ الشَّرعيُّ الطَّلبِيُّ المُقتضِي للأمرِ اقتضاءً لازمًا.

و(المُهمَّاتُ): جمعُ مُهِمٍّ، والمُهِمُّ: اسمٌ لِمَا جَلَّ وعَظُمَ.

فالمعارفُ الثَّلاثُ المذكورةُ هي مِنْ أَوْجَبِ الوَاجباتِ علَىٰ العبدِ، وهي مِنْ أَهمً المُهمَّاتِ، وتِلكَ المعارفُ مذْكورةٌ في قولهِ: (مَعْرِفَةُ العَبْدِ رَبَّهُ، وَدِينَهُ، وَنَبِيَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فأَوْلىٰ مَا تُبذَلُ فيهِ الطَّاقاتُ، وتُوجَّهُ نحوَهُ الأَوقاتُ، هو تلكَ المعارفُ الثَّلاثُ.

وعلَّلَ المُصنِّفُ وُجوبَ تلكَ المعارفِ وأَهمِّيَّهَا بقولِهِ: (لِأَنَّ اللهَ خَلَقَ الجِنَّ وَالإِنْسَ لِعِبَادَتِهِ وَأَمَرَهُمْ بِهَا؛ وَالدَّليلُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلِجُنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا فَالْإِنْسَ لِعِبَادَتِهِ وَأَمَرَهُمْ بِهَا؛ وَالدَّليلُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلجُنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ( أَنَّ ) ﴾ [الذَّاريات]، وقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ يَنَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١]).

فَمَنْشَأُ إِيجابِ تِلكَ المعارفِ وأهمِّيَّتِهَا هوَ أَنَّ اللهَ عَنَّهَجَلَّ خلقَ الخلقَ لعبادتِهِ وأمرَهُمْ بِهَا.

#### فالعبادةُ تَجَلَّلَتْ بِشَيْئِن:

- أحدُهما: أنَّها الحِكمةُ الإلهيَّةُ من خلقِ الجنِّ والإنسِ، وهوَ المذْكورُ في قولهِ تعالَىٰ: (﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلِجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿ الذَّارِياتِ]).
  - والآخرُ: أنَّ اللهَ أمرنَا بِهَا في قولهِ: (﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١]).

فالآيةُ الأولىٰ: تدلُّ علىٰ أنَّنا مخلوقينَ لأَجلِ العبادةِ. والآيةُ الثَّانيةُ: تدلُّ علىٰ أنَّنا مأمورينَ بالعبادةِ.

ثُمَّ بيَّن أَنَّ امتِثَالَ تِلكَ الحكمةِ الإلهيَّةِ والأمرِ الرَّبَّانِيِّ مُتوقِّفٌ على (مَعْرِفَةِ ثَلاثَةِ أَصُولِ):

(الْأَوَّلُ: مَعْرِفَةُ المَعْبُودِ)، وهوَ الَّذي تُجعلُ له العِبادةُ.

و(الثَّانِي: مَعْرِفَةُ صِفَةِ عِبَادَتِهِ)، وهي الحالُ الَّتي تقعُ بها العبادةُ.

والأمرُ (الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ المُبَلِّغِ عَنْهُ)؛ أي عنِ المعبودِ؛ فإنَّ العُقولَ لا تَسْتقِلُ بمعرفةِ ما للهِ مِن حَقِّ، وَهِي مُفتقِرةٌ إلىٰ مُرشدِ يُرشِدهَا، وَذَ لَكمُ المُرشدُ هوَ المبلّغُ عن اللهِ عَرَّفَجَلَ. ثمَّ فسَّر مواردَ هذهِ الأصولِ الثّلاثةِ، فقالَ: (فالمَعْبُودُ هُوَ اللهُ)،أي الّذي تُجعَلُ لهُ العبادةُ الّتي خُلِقنَا لأجلِها وأُمِرنَا بِهَا هوَ اللهُ؛ قالَ اللهُ تعالَىٰ: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلّا لِيَعْبُدُوا إِلَا لَهُ اللهِ التَّالِيٰ اللهُ عَالَىٰ اللهُ تعالَىٰ اللهُ تعالَىٰ اللهُ تعالَىٰ اللهُ ا

(وَصِفَةُ عِبَادَتِهِ هِيَ الدِّينُ الَّذِي يُعْبَدُ بِهِ)، قالَ تعالَىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاقِي وَنُشُكِى وَمَعْيَاىَ وَمَعْيَاىَ وَمَعْيَاىَ وَمَعْيَاىَ وَمَعْيَاىَ وَمَعْيَاىَ وَمَعْيَاىَ وَمَعْيَاىَ وَمَعْيَاءَ.

(وَالمُبَلِّغُ عَنْهُ هُو رَسُولُ اللهِ صَلَّالُلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ)، قالَ اللهُ تعالَىٰ: ﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا اللهُ تعالَىٰ اللهُ تعالَىٰ اللهُ عَنْهُ هُو رَسُولُ اللهِ صَلَّالُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ اللهُ تعالَىٰ اللهُ تعالَىٰ اللهُ تعالَىٰ اللهُ تعالَىٰ اللهُ تعالَىٰ اللهُ تعالَىٰ اللهُ عَنْهُ هُو رَسُولُ اللهِ صَلَّالًا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَالَهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَنْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَا عَلَا عَا عَلَا عَلَا عَلَيْهُ عَلَا عَلَالِهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا

فلا يتأتّى لأحدِنا أنْ يَتمثّل العبادة الَّتي خُلِقَ لأجلها وأُمِرَ بِها، إلَّا بإيقافِ نفسِه على فلا يتأتّى لأحدِنا أنْ يتمثّل العبادة الَّذي أُرِيدَ منهُ أنْ يجعلَ له العبادة، ثمّ يعرِفَ هٰذهِ الأصولِ الثَّلاثةِ: بأنْ يعرفَ المعبودَ الَّذي أُرِيدَ منهُ أنْ يجعلَ له العبادة، ثمّ يعرف عن صفة عبادتهِ منَ الحالِ الَّتي يكونُ عليها فِي ابتغاءِ القُرَبِ إليهِ، ثُمّ يعرفَ المبلِّغ عن ذلكَ المعبودِ مِمَّنْ بعَثهُ اللهُ عَرَّفَ عَلَى يُخبِرُ عنهُ و يُرشدُ إليهِ.

فكلُّ أمرٍ بالعبادةِ يَنْطوِي علَىٰ هٰذهِ الأصولِ الثَّلاثةِ، فَقَوْلُ اللهِ مثلاً: ﴿ فَأَعَبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ البِّينَ لَ اللهِ مثلاً: ﴿ فَأَعَبُدِ ٱللّهَ مُخْلِصًا لَهُ البِّينَ لَ اللهِ مثلاً: ﴿ فَأَعَبُدِ ٱللّهَ مُخْلِصًا لَهُ البِّينَ لَ اللهِ العبادةَ، ومعرفتكَ المعبودَ الَّذي تجعلُ لهُ العبادة، ومعرفتكَ المبلِّغَ عنهُ تلكَ العبادة، فيتحقَّقُ منَ الأمْرِ بالعبادةِ النَّي تجعلُها له، ومعرفتكَ المُبلِّغَ عنهُ تلكَ العبادة، فيتحقَّقُ منَ الأمْرِ بالعبادةِ الأمرُ بِهٰذهِ المعارفِ الثَّلاثِ.

فالأصلُ الأوَّلُ - وهو معرفةُ المعبودِ -: يتعلَّقُ بهِ معرفةُ الله عَزَّوَجَلَّ.

والأصلُ الثَّاني - وهو معرفةُ صفةِ عبادتِه -: يتعلَّقُ بهِ معرفةُ العبدِ دينَهُ.

والأصل الثَّالثُ - وهو معرفةُ المُبلِّغِ عنه -: يتعلَّقُ بهِ معرفة نبيِّهِ محمَّدٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثمَّ ذكرَ المُصنِّفُ - وفَّقه اللهُ - كلامًا يُخبِرُ فيهِ عن جَلَالةِ هذهِ المَعارفِ الثَّلاثِ، فق الدَّ المُصنِّفُ الشَّكَ في الأُصُولُ العِظَامُ الَّتِي بُعِثَ بِهَا الرَّسُولُ فقالَ: (وَهُذِهِ المَعَارِفُ الشَّلَاثُ هِيَ الأُصُولُ العِظَامُ الَّتِي بُعِثَ بِهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ، وَعَنْهَا يَكُونُ السُّؤَالُ فِي القَبْرِ، وَبِتَفَاصِيلِهَا يَتَعَلَّقُ الثَّوَابُ وَالأَجْرُ).

فمدارُ جلَالةِ هذهِ المعارفِ الثَّلاثِ علَىٰ ثلاثةِ أمورٍ:

أُوَّلُها: أَنَّهَا الأصولُ العِظامُ الَّتِي انْتَظَمَتْ في البِعْثةِ النَّبويَّةِ؛ فالنَّبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُعِثَ الْعِثَةِ النَّبويَّةِ؛ فالنَّبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُعِثَ النَّالِ الْخَلْقِ لَيْعِرِّ فَهُم بربِّهمُ الَّذي يعبدونَ؛ وصفةِ عبادَتِهِ، والرَّسولِ المُبلِّغِ عنهُ.

وثانِيهَا: أنَّ السُّؤالَ فِي القبْرِ يكونُ عنْ هٰذهِ المعارفِ الثَّلاثِ؛ فيسألُ العبدُ في قبرِهِ: من ربُّكَ؟، ومَا دينُكَ؟، ومَا هٰذا الرَّجلُ الَّذي بُعِثَ فيكمْ؟؛ فسُؤالاتُ القبرِ الثَّلاتَةِ من ربُّكَ؟، ومَا دينُكَ؟، ومَا هٰذا الرَّجلُ الَّذي بُعِثَ فيكمْ؟؛ فسُؤالاتُ القبرِ الثَّلاثَ مُتَعَلَّقُهَا هذهِ المعارفُ الثَّلاثُ، قالَ شيخُ شُيوخنا حافِظُ الحَكَمِيُّ رَحِيلَتهُ في «سُلَّمِ الوُصُولِ»:

وأَنَّ كُلًّا مُقْعَدٌ مَسْوُولُ مَا الرَّبُّ مَا الدِّينُ وَمَا الرَّسُولُ؟

وثالثُها: أنَّ الثَّوابَ و الأجرَ يتعلَّقَانِ بتفاصيلِ تلكَ المعارفِ الثَّلاثِ؛ فجميعُ عملِ العبدِ يَرْجعُ إلَىٰ هٰذهِ المَعارفِ الثَّلاثِ؛ فإمَّا أنْ يتعلَّقَ بمعرفةِ العبدِ ربَّهُ، وإمَّا أنْ يتعلَّقَ بمعرفةِ العبدِ دينَهُ، وَإمَّا أنْ يتعلَّقَ بِمعرفةِ العبدِ نبيَّهُ محمَّدًا صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

#### والفرْقُ بين الثَّواب والأَجْرِ:

- أَنَّ (الثَّوابَ): اسمٌ لكلِّ ما يُجْزَىٰ بهِ العبدُ علىٰ عَملِهِ.
  - و(الأجر): اسمٌ للثَّوابِ الحَسنِ منهُ.

فالعَطفُ بينهُمَا من عطفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ؛ ذلكَ أنَّ الثَّوابَ نوعانِ:

- أحدُهما: الثَّوابُ الحسنُ.
  - والآخرُ: الثُّوابُ السَّيِّءُ.

ويختصُّ اسمُ (الأجْرِ) بالثُّوابِ الحسنِ.

وإذا كانتْ هٰذهِ المعارفُ الثَّلاثُ تبلُغُ في جَلالَتِها هٰذَا المَبْلَغَ؛ فهِي الأصولُ العِظامُ الَّتي بُعِثَ بِهَا نبيّنا صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، وعنها يكونُ سُؤالُ أَحَدِنَا في قبرِه، وبتَفَاصيلِهَا يتعلَّقُ ثوابُهُ وأجرُهُ = وَجَبَ علىٰ كلِّ أَحَدٍ منَ المسْلمينَ معرفةُ هٰذهِ الأصولِ الثَّلاثة، فهي مقدِّمةُ الدِّيانةِ، ومُمَهِّدَةُ العبادةِ، ولا سَبيلَ إلَىٰ كونِ العبدِ عابِدًا الله عَنَّوَجَلَّ يَدِينُ له بدينٍ يرضَاهُ حتَّىٰ يَعْرِفَ أَنَّ الله هوَ المعبودُ، وأنَّ العبادةَ الَّتي يتحقَّقُ بِهَا الأمرُ بعبادتِهِ هي دينُ الإسْلام، وأنَّ المبلِّغ عنهُ هوَ رسولُهُ مُحمَّدُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



# قَالِ المُصَنِّفُ وَقَقَرَ التَّهُمِ:

# الأَصْلُ الأَوَّلُ: مَعْرِفَــــةُ العَبْــدِ رَبَّــــهُ

وَالرَّبُّ فِي الشَّرْعِ اسْمُ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ الحُسْنَىٰ، وَلَا يُسَمَّىٰ أَحَدُّ (الرَّبَّ) إِلَّا هُوَ. وَالوَاجِبُ مِنْ مَعْرِفَةِ الرَّبِّ عَلَىٰ كلِّ أَحَدٍ يَرْجِعُ إِلَىٰ أَرْبَعَةِ أُصُولٍ: وَالوَاجِبُ مِنْ مَعْرِفَةُ وُجُودِ اللهِ؛ فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ اللهَ مَوْجُودٌ لَا عَدَمٌ.

وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ رُبوبِيَّتِهِ؛ فَيُؤْمِنُ بِهِ رَبًّا مُتَفَرِّدًا بِنَفْسِهِ المُقَدَّسَةِ وَأَفْعَالِهِ الكَامِلَةِ.

وَالثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ أَسْمَائِهِ الحُسْنَىٰ، وَصِفَاتِهِ العُلَىٰ؛ فَيُؤْمِنُ بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا عَنْهُ رَسُولُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

وَالرَّابِعُ: مَعْرِفَةُ أَلُوهِيَّتِهِ؛ فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ اللهَ وَحْدَهُ هُوَ الإِلَهُ المُسْتَحِقُّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ العِبَادَةِ لَا اللهُ المُسْتَحِقُّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ العِبَادَ لَا العَبَادِ الَّتِي يَتَقَرَّبُونَ بِهَا. لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ؛ فَهُوَ المُفْرَدُ بِأَفْعَالِ العِبَادِ الَّتِي يَتَقَرَّبُونَ بِهَا.

فَأَمَرَ بِعِبَادَتِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَعُبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾، ثُمَّ ذَكَرَ مُوجِبَ اسْتِحْقَاقِهَا - وَهُوَ التَّفَرُّدُ وَ فَأَمَرَ بِعِبَادَتِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَلَذِى خَلَقَكُمُ ... ﴾ الآيتَيْنِ، فَإِنَّ الإِقْرَارَ بِرُبُوبِيَّتِهِ يَسْتَلْزِمُ الإِقْرَارَ بِرُبُوبِيَّتِهِ يَسْتَلْزِمُ الإِقْرَارَ بِأُلُوهِيَّتِهِ.

وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ العِبَادَةِ الَّتِي أَمَرَ اللهُ بِهَا كُلُّهَا لَهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ:
﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَاحِدَ لِللَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿ ﴾ [الجنّ].

فَمَنْ جَعَلَ مِنْهَا شَيْئًا لِغَيْرِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ، وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللّهِ لِمَن جَعَلَ مِنْهَا شَيْئًا لِغَيْرِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ، وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللّهِ لِللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ ا

وَالشِّرْكُ هُوَ جَعْلُ شَيْءٍ مِنْ حَقِّ اللهِ لِغَيْرِهِ، وَمِنْهُ جَعْلُ شَيْءٍ مِنَ العِبَادَةِ لِغَيْرِ اللهِ. وَحُقُوقُ اللهِ اثْنَانِ:

- حَقٌّ فِي المَعْرِفَةِ وَالإِثْبَاتِ.
- وَحَقُّ فِي الإِرَادَةِ وَالطَّلَبِ.

وَالْوَاجِبُ اللهِ عَلَىٰ الْعَبْدِ - لِأَدَاءِ الْحَقَّيْنِ السَّابِقَيْنِ - تَوْجِيدُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: الأَوَّلُ: ﴿ وَهُو رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام:١٦٤].

وَالثَّانِي: تَوْحِيدُهُ فِي الأُلُوهِيَّةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَعْبُدِ ٱللَّهَ مُغَلِصًا لَهُ ٱلدِّينَ ۞ ﴾ [الزُّمر].

والثَّالثُ: تَوْحِيدُهُ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِلّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسُنَى وَالشَّفَاتُ الْحَسُنَى وَ وَقَالَ: ﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿ الْعَرافَ: ﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿ الْعَرَافَ اللّهُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ اللّهِ وَتَلَامُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ لِسَلامَةِ مَا قَالُوهُ فِي وَصْفِهِ.

وَالتَّوْحِيدُ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ بِحَقِّهِ، وَمِنْهُ إِفْرَادُ اللهِ بِالعِبَادَةِ.

# قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ اللَّهُ.

لمَّا فرغَ المُصنِّفُ - وفَّقهُ الله تعالَىٰ - مِن تَقرِيرِ وجُوبِ تلكَ الأصولِ الثَّلاثةِ وأهمِّيتِها، وبيَّن جلالتَها وعُلوَّ رُتبتِهَا؛ شرَعَ يُبيِّنُها وَاحدًا وَاحدًا.

وابتَداً بمعرفة العبدِ ربَّهُ؛ لجلالةِ مَوقعِهَا مِن تلكَ المعارفِ؛ فإنَّهَا مِفتاحُ بقيَّتِهَا، ومُقدَّمُ ما وراءَهَا، فقالَ: (اللَّصْلُ اللَّوَّلُ: مَعْرِفَةُ العَبْدِ رَبَّهُ).

ثمَّ شرَعَ يُبيِّنُ ما يتعلَّقُ بتلكَ المعرفة، فقالَ: (وَالرَّبُّ فِي الشَّرْعِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ المحسنى)، ووقع في القرآن خاليًا مِن الاقتِرانِ بـ(أل)، وجاء فِي أحاديثَ عِدَّةٍ مِنَ السُّنَة النَّبويَّةِ ذِكرُ هٰذَا الاسمِ مُقترنًا بـ(أل)، فمِنْ أَسْماءِ الله عَرَّهَ جَلَّ: اسمُ (الرَّبِّ)، وهو اسمُ وقعَ منه نوعانِ من الأسْماءِ الحُسنَى:

\* أحدُهما: الاسمُ المُفرَدُ: (الرَّبُ)، ومِنهُ حديثُ عبد الله بنِ عبَّاسٍ رَضِّ اللَّهُ عَنْهُا؛ أَنَّ النَّبِيَ صَلَّالُلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ». رواه أبو داو دَ وغيرُه.

\* والآخرُ: الاسْمُ المُضافُ، ومِنه: (ربُّ العالَمينَ)؛ قالَ تعالَىٰ: ﴿ اَلْعَـمَدُ بِلَهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الفاتحة]، ومِنه: (ربُّ هٰذَا البيتِ)، قالَ تعالَىٰ: ﴿ فَلْيَعُ بُدُواْ رَبَّ هَٰذَا البيتِ)، قالَ تعالَىٰ: ﴿ فَلْيَعُ بُدُواْ رَبَّ هَٰذَا الْبِيتِ اللَّهُ وَمِنه قولُهُ تعالَىٰ: ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعَبُدَ رَبِ هَمَا إِلَىٰ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ الل

#### والأسماءُ الإلهيَّةُ باعتبارِ الإفرادِ والإضافةِ نوعانِ:

- أحدُهُما: الأسماءُ الإلهيّة المُفرَدةُ؛ مثلُ: اللهِ، والرَّحمٰنِ، والرَّحيمِ.
- والآخَرُ: الأسْماءُ الإلهيَّةُ المُضَافَةُ؛ مثلُ: (مالكِ المُلكِ)، و(عالم الغيبِ والشَّهادةِ)، و(ذُو القُوَّةِ).

ذكرَ هٰذينِ النَّوعينِ ابنُ تيميةَ الحفيدُ فِي «الفتاوى المِصريَّةِ»، وشيخُنا ابنُ بازٍ فِي

بَعض أجوبتِهِ.

ثمَّ قَالَ: (وَلَا يُسَمَّىٰ أَحَدُّ (الرَّبَّ) إِلَّا هُوَ)؛ فاسْمُ (الرَّبِّ) منَ الأسْماءِ الإلهيَّةِ المُختصَّةِ؛ وهي الأسماءُ الَّتي لا يجوزُ جَعْلُها لغيرِهِ.

فإنَّ الأسماءَ الإلهيَّةَ باعْتبارِ اخْتِصاصِهَا باللهِ وعدَمِهِ نوعانِ:

\* أحدَهُما: الأسماءُ الإلهيَّةُ المُختصَّةُ بهِ سُبْحانه، فلَا تُجعلُ لغيره؛ مثلُ: اللهِ، والرَّحمٰن، والرَّبِ.

\* والآخرُ: الأسماءُ الإلهيَّةُ الَّتِي لا تختصُّ بالله، فتُجعلُ لغيرهِ؛ مثلُ: الرَّؤُوفِ، والآخرُ: الأسماءُ الإلهيَّةُ الَّتِي لا تختصُّ بالله، فتُجعلُ لغيرهِ؛ مثلُ: الرَّؤُوفِ، والرَّحيمِ، والعزيزِ؛ قالَ اللهُ تعالَىٰ في نبيِّهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ بِاللَّمُ عَنِينَ ﴾ والرَّحيم، والعزيزِ، وقال عن مُتَولِّي مِصرَ في سورة يوسُف: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ ﴾ [يوسف:٧٨].

وكَمَا ذَكرَ المَصنِّفُ؛ فإنَّ اسمَ (الرَّبِّ) حالَ كوْنِهِ مُحلَّىٰ بـ(أَل) لَا يُسمَّىٰ بهِ إلَّا اللهُ، فإنْ جُرِّدَ منهَا وأُضيفَ إلىٰ شيْءٍ جازَ، إنْ صحَّتِ الإضافةُ؛ كقوْلِ: (ربِّ البيتِ)، أو (ربِّ المالِ)، فإنِ امتنعتِ الإضافةُ لمْ يَجُزْ؛ كالقولِ عنْ مخلوقٍ: إنَّه (ربُّ الكونِ)، أو (ربُّ الدُّنيا).

فتَلَخَّصَ أَنَّ اسمَ (الرَّبِّ) المُحلَّىٰ بـ(أل) لا يكونُ إلَّا للهِ، وأمَّا المُجرَّدُ منهَا المُعرَّفُ بالإضافةِ فيجوزُ إنْ صَحَّتِ الإضافةُ شرعًا؛ كالَّذي مثَّلْنَا جوازًا ومَنْعًا.

وأَصْلُ (الرَّبِّ) فِي كلامِ العربِ: السَّيِّدُ والمالِكُ والمُصْلِحُ للشَّيْءِ القَائمُ عليهِ، فإلَىٰ هٰذه المعانِي الثَّلاثةِ يُرَدُّ اسمُ (الرَّبِّ) فِي كلامِ العربِ؛ ذكرَه ابنُ الأنْبارِيِّ وغيْرُهُ.

ومُطَوَّلُ المعانِي المذكورةِ في كلامِ المُتأخِّرينَ لـ(الرَّبِّ) يرجِعُ إلى هذه الأصولِ الثَّلاثةِ، فمَعانِي (الرَّبِّ) المُبلَّغةِ عندَ جماعةٍ ثَلَاثِينَ معنًىٰ - نَظَمَها أحمدُ بنُ أحْمدَ

الشُّجاعِيُّ الأَزْهْرِيُّ فِي أُرجوزةٍ مُفردةٍ - هي كلُّها تَرجِعُ إلىٰ تلكَ المعانِي الثَّلاثةِ، وإليْها أشرتُ بقولى:

سَيِّدُهُ لِمَ وَمَالِكُ وَالْمُصْلِحُ لِلرَّبِّ مَعْنَى فِي اللِّسَانِ أَفْصَحُ ثُمَّ بِيَّنَ المُصنِّفُ - وفَقَه اللهُ - (الوَاجِبَ مِنْ مَعْرِفَةِ الرَّبِّ عَلَىٰ كلِّ أَحَدٍ)؛ لأنَّهُ مِمَّا يُقْطَعُ بِهِ أَنَّ تلْكَ المعارفَ الثَّلاثَ الَّتِي بُيِّنَ - فيمَا سَلَفَ - أَنَّها أَوْجِبُ الواجباتِ وأَهمُّ المُهِمَّاتِ، يكونُ مِنها - ولَا بُدَّ عَدْرٌ يتعلَّقُ بِذَمَّةِ كلِّ أحدٍ؛ لِمَا سَلَفَ أَنَّ امتثالَ العبادةِ المأمورِ بها متوقِّفٌ علىٰ تِلكَ الأُصولِ الثَّلاثةِ.

واعْتنَىٰ المُصنِّفُ - وفَّقهُ اللهُ - بِبَيانِ تلكَ الأقْدارِ الواجِبةِ مِنْ كُلِّ أَصْلِ مِنهَا، واعْتنَىٰ المُصنِّفُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ الأَقْدارِ الواجِبةِ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ مِنهَا، والمَذْكورُ هُنَا هُوَ الوَاجبُ مِن معرفةِ الرَّبِّ علىٰ كلِّ أحدٍ، وقدْ بيَّنَ أَنَّهُ (يَرْجِعُ إِلَىٰ أَرْبَعَةِ وَالمَذْكورُ هُنَا هُوَ الوَاجبُ مِن معرفةِ الرَّبِّ علىٰ كلِّ أحدٍ، وقدْ بيَّنَ أَنَّهُ (يَرْجِعُ إِلَىٰ أَرْبَعَةِ أَصُولِ)، فقالَ:

(الأُوَّلُ: مَعْرِفَةُ وُجُودِ اللهِ؛ فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ اللهَ مَوْجُودٌ لَا عَدَمٌ)، إذْ مَا يُسْتَقْبلُ ذِكْرُهُ مِن اللهِ عَلَمٌ اللهَ عَالَمٌ اللهُ عَدَمٌ اللهُ عَدَمًا لَمَا الرُّبوبيَّةِ والأَسْمَاءِ والطِّلُوهِيَّةِ مُتعلِّقٌ بِمَوجودٍ، إذْ لَوْ كَانَ الرَّبُّ عَدَمًا لَمَا تعلَّقَتْ بِهِ المَذْكُورَاتُ.

فَمُقَدِّمَةُ مَا يُعتَقَدُ فِي اللهِ اعْتَقَادُ العبدِ أَنَّ اللهَ موجودٌ؛ قالَ تعالَىٰ: ﴿ أَفِي اللهِ شَكُّ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وهو اسْتِفهامٌ اسْتِنْكَارِيُّ يُرادُ بهِ إبطالُ اعتقادِ عَدَمِهِ سُبْحانهُ، وَفيهِ إِثْباتُ وُجُودِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ.

ثمَّ ذَكَرَ الثَّانِي، فقالَ: (وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ رُبوبِيَّتِهِ).

وحقيقةُ (الرُّبوبيَّةِ) شرعًا: إفْرادُ اللهِ بذاتِهِ وأفْعالهِ.

وتحْقيقُ الإيمانِ بِهَا فِي قولهِ: (فَيُؤْمِنُ بِهِ رَبًّا مُتَفَرِّدًا بِنَفْسِهِ المُقَدَّسَةِ وَأَفْعَالِهِ الكَامِلَةِ).

#### فمَدَارُ توحيدِ الرُّبوبيّة علىٰ أمرَيْنِ:

- أحدُهما: إفرادُ الذَّاتِ الإلهيَّةِ.
- والآخَرُ: إفرادُ الأَفْعالِ الإلهيَّةِ.

ثمَّ ذَكَرَ الثَّالثَ، فقالَ: (وَالثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ أَسْمَائِهِ الحُسْنَىٰ، وَصِفَاتِهِ العُلَىٰ).

و (الأسْمَاءُ الحُسنىٰ): جَمْعُ اسمٍ، والاسْمُ الإلهيُّ هو ما دَلَّ علَىٰ ذَاتِ اللهِ مع كمالٍ مُتَعَلِّقٍ بِهَا.

و (الصِّفاتُ العُليٰ): جَمْعُ صِفَةٍ، والصِّفةُ الإلهيَّةُ: ما دلَّ علَىٰ كمالٍ مُتعَلِّقٍ بالذَّاتِ.

وَوُصِفَتِ الأَسْمَاءُ بِ (الحُسني)؛ لقولهِ تعالَىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَى ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَوُصِفَتِ الصِّفَاتُ بِ (العُلَىٰ)؛ لقولهِ تعالىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النَّحل: ٦٠]، قال ابنُ عَبَّاسِ رَضَالِيَّكُ عَنْهُمَا: «الوَصْفُ الأَعْلَىٰ»، واخْتارَهُ أَبُو عبدِ اللهِ ابنُ القيِّم.

وتحقيقُ الإيمانِ بالأسماءِ الحُسنَىٰ والصِّفاتِ العُلىٰ هوَ المَذْكورُ في قولهِ: (فَيُؤْمِنُ بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا عَنْ فَسِهِ أَوْ أَخْبَرَ بِهَا عَنْهُ رَسُولُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فيكونُ العبْدُ مُؤمِنًا بالأسماءِ الإلهيَّةِ الحُسْنَىٰ وصِفاتِ ربِّنا العُلَىٰ بتَصْديقهِ الجازمِ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بهِ أَوْ أَخْبَرَ بهِ رَسُولُهُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن اللهِ.

فطريقُ معرفةِ الأسماءِ الإلهيَّةِ والصِّفاتِ الرَّبَّانيَّةِ هُوَ الوحيُ ليسَ غيرُ؛ لأنَّ عِلْمَنَا بِاللهِ مُتعذِّرٌ عنَّا إلَّا بطريقِ الوحيِ منَ اللهِ، وَوَحْيُهُ سُبْحانهُ فِينَا هو كِتَابُهُ القرآنُ وسُنَّةُ رسولِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلا يَتَجَاوزُ العبْدُ فِي معْرفةِ الأسْمَاءِ والصِّفاتِ هٰذَا الطَّريقَ.

وهُوَ معنَىٰ قُولِ أهلِ العِلمِ: (إنَّ مَعْرِفةَ الأَسْماءِ والصِّفاتِ توقِيفيَّةُ)؛ أيْ موقُوفةٌ علىٰ وُرُودِ الدَّليلِ مِن كلامِ اللهِ أوْ كلامِ رسولِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإلىٰ ذلكَ أشارَ السَّفَّارينيُّ

بِقَوْلِهِ فِي «الدُّرَّةِ»:

لكِنَّهَا فِي الْحَقِّ تَوْقِفِيَّهُ لَنَا بِلَاَ الْحَقِّ وَفِيَّهُ لَنَا بِلَاَ الْحَقَّ وَفِيَّهُ وَفِيَّهُ لَنَا بِلَاَ الرَّابِعَ، فَقَالَ: (وَالرَّابِعُ: مَعْرِفَةُ أُلُوهِيَّتِهِ).

وحقيقة (الألوهيّة) شرعًا هي: إفرادُ اللهِ بالعبادةِ.

وتَحقيقُ الإيمانِ بِها في قولهِ: (فَيُؤْمِنُ بِأَنَّ اللهَ وَحْدَهُ هُوَ الإِلَهُ المُسْتَحِقُّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ العِبَادَةِ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ)، فيكونُ العبْدُ مُؤمِنًا بِأُلوهيَّةِ اللهِ باعتقادِهِ العبَادَةِ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ)، فيكونُ العبْدُ مُؤمِنًا بِأُلوهيَّةِ اللهِ باعتقادِهِ العبَادةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ جميعَ أَنُواعِ العِبادةِ، وأنَّهُ لَا يَكُونُ شيءٌ مِنها لغَيرِ اللهِ؛ (فهُو) استِحقاقَ اللهِ عَنَّوَجَلَّ جميعَ أَنُواعِ العِبادةِ، وأنَّهُ لَا يَكُونُ شيءٌ مِنها لغَيرِ اللهِ؛ (فهُو) سُبْحانهُ (المُفْرَدُ) - أيْ المُوحَّدُ عنْ غيرِهِ - (بِأَفْعَالِ العِبَادِ الَّتِي يَتَقَرَّبُونَ بِهَا)؛ أيْ المفعُولةِ على وجْهِ طَلَبِ القُربَىٰ.

فَمَدارُ ما يجِبُ على العبْدِ فِي معرفة اللهِ سُبحانَهُ هوَ علَىٰ هذهِ الأُصُولِ الأربعةِ:

- ◄ بأنْ يعرفَ أنَّ اللهَ موجودٌ لا عَدَمٌ أوَّلًا.
- ثمَّ يعرفَ أَنَّ اللهَ هوَ الرَّبُّ، فَلَهُ وحدهُ الرُّبُوبِيَّةُ ثانيًا.
- ثمَّ يَعْرِفَ أَنَّ اللهَ لهُ الأسماءُ الحُسنَىٰ والصِّفاتُ العُلىٰ ثالثًا.
  - ثم يعرف أن العبادة كلها لله وحده.

فتَحقُّقُ مَعرفَةِ العبدِ بِربِّهِ سُبحَانَهُ تكونُ باجْتمَاعِ هذهِ الأصولِ الأرْبعةِ.

ثمَّ بيَّن المُصنِّفُ اسْتحقَاقَ اللهِ العبادة، فقالَ: (وَالرَّبُّ هُوَ المُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ)؛ أي هو الله يَّن المُصنِّفُ اسْتحقَاقَ اللهِ العبادة، فقالَ: (وَالرَّبُّ هُوَ المُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ )؛ أي هو الَّذي تَثبُتُ لهُ العبادةُ وتَلْزَمُنا؛ فإنَّ اسمَ (الحقِّ): شعارٌ لِما لزِمَ وثَبَتَ، ومِن جُملةِ ماثَبَتَ ولَزِمَ أَحَدَنَا: اعتقادُهُ أَنَّ الرَّبُ سُبحانَهُ هوَ الَّذي تكونُ لهُ العبادَةُ دونَ غيْرِهِ.

وذَكَرَ المُصنِّفُ دليلَ اسْتحقاقِ اللهِ العبادة، فقال: (وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ يَآأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمُ ﴾[البقرة])، الآية والَّتي بعدَهَا.

ثمَّ بيَّنَ وجه دِلالةِ الآيةِ علَى اسْتِحقاقِ اللهِ العبادةَ، فقال: (فَأَمَرَ بِعِبَادَتِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ اَعُبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾)، الدَّالِّ على أمرهِ سُبحانَهُ إيَّانا بعبادتِهِ.

قال: (ثُمَّ ذَكَرَ مُوجِبَ اسْتِحْقَاقِهَا)؛ أي مُقتضِي جعْلَهَا لهُ سُبْحانَهُ، قَالَ: (وَهُوَ التَّفَرُّدُ وِاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّ

فَمَنْ أَقَرَّ بِاللهِ رِبَّا لِزِمَهُ أَن يُقِرَّ بِهِ مَعبُودًا، وهوَ سُبْحانَهُ المُستحِقُّ للعبادةِ لأَنَّه المُنفرِدُ بِالرُّبوبيَّةِ؛ فَهُوَ سُبْحانَهُ الَّذي حَلقَ، وهُو سُبْحانَهُ الَّذي رزَقَ، وهُو سُبْحانَهُ الَّذي مَلَكَ، وهُو سُبْحانَهُ الَّذي بِيَدِهِ الأَمْرُ كُلُّهُ، فلمَّا اجتمعتْ أَزِمَّةُ الرُّبوبيَّةِ بِيَدِهِ سُبْحانَهُ كَانَ هو المُستحِقَّ للعبادةِ دونِ غيرهِ؛ فَإِنَّ الَّذي لا يَخلُقُ ولا يَرزُقُ ولا يَملِكُ ولا يُدبِّرُ الأَمْرَ لا يستحِقُّ شيئًا من العبادةِ.

وأوْسَعُ طريقٍ في نَصْبِ الأدِلَّةِ على استحقاقِ اللهِ العبادة هو طريقُ الرُّبوبيَّةِ، وهُو أَظْهَرُ دليلٍ جاءَ تَقْليبُهُ في القُرآنِ على وُجوهٍ متنوِّعةٍ، والقُرآنُ ممْلوءٌ مِنْ آياتِ الرُّبوبِيَّةِ، أَظْهَرُ دليلٍ جاءَ تَقْليبُهُ في القُرآنِ على وُجوهٍ متنوِّعةٍ، والقُرآنِ على أَسَاليبِ اليُونانِ»: (ذَكرَ قَالَ ابنُ الوزِيرِ اليمَانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «ترجِيحِ أساليبِ القرآنِ على أَسَاليبِ اليُونانِ»: (ذَكرَ صاحبُ كتابِ «مَذاهبِ السَّلَفِ» - ولَمْ يُسمِّه، ولم أغرِفهُ - أنَّ فِي القرآنِ خمسَ مائةِ آيةً تدلُّ على الرُّبوبيَّةِ) .انتهى كلامه.

فالقُرآنُ مَمْلوءٌ بآياتِ الرُّبوبيَّةِ؛ لِتحْملَ العبدَ على الإقْرارِ بألوهيَّةِ الله عَزَّوَجَلَّ.

وبَثُّ شواهِدِ الرُّبوبيَّةِ في الكوْنِ الفَسِيحِ، هِدَايةٌ للعقْلِ الرَّجيحِ علَىٰ معرفةِ اللهِ وجَعْلِ العبادةِ لهُ.

وأعظمُ منفعةٍ تُجنَىٰ من توحيدِ الرُّبوبيَّةِ: مَلْءُ القُلُوبِ بِتعظيمِ اللهِ، المُوجِبِ جَعْلَ العبادةِ لهُ، فإنَّ توحيدَ الرُّبوبيَّةِ لا يُرَادُ مِنهُ استِرْ سالُ النَّفْسِ فِي الوقُوفِ علىٰ تفاصِيلِ عَظَمةِ اللهِ فقط، لٰكِنْ يُرَادُ مِنهُ أَنْ تَحمِلَ تِلكَ المعرِفَةُ علىٰ الازدِيادِ من التَّالُّهِ للهِ وعبُودِيَّتِهِ، فإنَّهُ لا يُمدَحُ المرْءُ فِي عِلْمِهِ بِكذَا وكذَا مِن مُتعلَّقاتِ الرُّبُوبيَّةِ، لٰكِنْ يُمدَحُ علىٰ علىٰ كَوْنِ تِلكَ المعرِفَةِ حامِلةً لهُ علىٰ جَعْلِ عِبادَتِهِ كلِّها للهِ، وإلَّا فأيُّ شيءٍ من المدْحِ يكونُ لِمَنْ يُنْسَبُ إلىٰ معارِفِ الرُّبُوبيَّةِ مِنْ تفاصيلِ الخَلْقِ أو المُلكِ أو الرَّرْقِ أو التَّدبيرِ، فيُنسَبُ إلىٰ معارِفِ اللَّبُوبيَّةِ مِنْ تفاصيلِ الخَلْقِ أو المُلكِ أو الرَّرْقِ أو التَّدبيرِ، فيُنسَبُ إلىٰ معرِفةِ الفَلكِ أو الطِّبِّ أَوْ غيرِهِمَا، ثمَّ تَرَاهُ جاحدًا عُبوديَّةَ اللهِ، أو مُتَلَطِّخًا بَجَعْل شيءٍ من العبادةِ لغيرِ اللهِ.

والعارِفونَ بالتَّوحيدِ حقيقةً يتوصَّلونَ بتوحيدِ الرُّبُوبيَّةِ إلىٰ تَعْبِيدِ قُلُوبِهِمْ للهِ عَنَّوَجَلَّ فِي وَحدانيَّتِهِ؛ فإرسالُهُمُ البَصَرَ، وتقليبُهُمُ الفِكرَ، وتعدِيدُهُمُ النَّظرَ في آياتِ الرُّبوبيَّةِ كوْنًا وشرْعًا = مُرَادُهُمْ فيهِ حَمْلُ نُفُوسِهِم علىٰ إفْرادِ اللهِ بالعبادةِ، والازدِيادِ منَ التَّقرُّبِ له سُبحانَهُ بمَا يُحبُّهُ ويرْضاهُ، فَذَوْقُ الرُّبوبيَّةِ عندَ المُوجِّدينَ غيرُ دَوْقِ الرُّبوبيَّةِ عِندَ غيرِهِمْ.

ثمَّ قالَ: (وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ العِبَادَةِ الَّتِي أَمَرَ اللهُ بِهَا كُلُّهَا لَهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ)، فليسَ شيءٌ من العبادة - ولوْ قدْرَ أُنمُلَةٍ - كائِنٌ لغيرِ اللهِ؛ لأنَّهُ المُستحِقُّ للعبادةِ كلِّها - كما تقدَّمَ.

وبيَّنَ المُصنّفُ دليلَهُ، فقال: (وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدَّعُواْ مَعَ ٱللَهِ الْمُصنّفِ دليلَهُ، فقال: (وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَاجِدَ لِللّهِ فَلَا تَدُّتُ عَلَىٰ أَنَّ ٱلْمَسَادِةِ، وهي تدلُّ علىٰ أنَّ المَحْدُورةُ أصلُ في إفرادِ اللهِ بالعبادةِ، وهي تدلُّ علىٰ أنَّ علىٰ أنَّ علىٰ ذَلكَ مِن وجهينِ: جميع أنواع العبَادةِ المأمورِ بِهَا كلُّها للهِ وحدَهُ، ودِلالتُها علىٰ ذَلكَ مِن وجهينِ:

\* أحدُهما في قولِهِ: (﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَجِدَ لِلَهِ ﴾)، فمَدَارُ المنقولِ في تفسيرِهَا: هوَ أَنَّ أَنواعَ الإجلالِ والإعْظامِ والإكْبارِ للهِ وَحْدَهُ، فتكونُ جميعُ العبادةِ للهِ؛ لاندِراجِهَا في إكْبارِهِ وَإعْظامهِ وإجْلالِهِ.

\* والآخرُ في قولهِ: (﴿ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللّهِ أَحَدًا ﴾)، نَهْيًا عن دَعْوةِ غيرِ اللهِ معهُ، والدُّعَاءُ يُطْلَقُ ويُرَادُ بهِ العبَادةُ كَلُّهَا؛ لِحَديثِ النُّعمانِ بنِ بشيرٍ رَضَالِللَّهُ عَنْهُا؛ أَنَّ النَّبيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ». رَواهُ أَصْحابُ السُّنَنِ وإسنادُهُ صحيحٌ.

فَتَقْدِيرُ الآيةِ: (فلا تعْبُدُوا مع اللهِ أَحَدًا)، والنَّهيُ عن عبادَةِ غيرِ اللهِ يستلزِمُ إِفْرادَهُ سُبحانَهُ بالعبادةِ.

وهذان الأَمرَانِ المذْكورَانِ في الآيةِ - خَبَرًا في الأَوَّلِ، ونَهْيًا في الثَّانِي - يُفضيانِ إلَىٰ الإثبَاتِ والنَّفْيِ في حقِّهِ سُبْحانَهُ، بنَفْيِ استحقَاقِ شيءٍ منَ العِبادةِ عَن غيْرِ اللهِ، وإثباتِها للهِ وحْدَهُ.

والجَمْعُ بين الإثباتِ والنَّفْيِ غايةُ التَّبيينِ للحقِّ، فَإنَّك تنفي شيْئًا عن أَحدٍ وتُثْبِتُهُ لغيرهِ، فتُمَحِّضُ أحقِّيتَهُ فيهِ بِلا مُنازعٍ، فالجَمْعُ بينَ الإثباتِ والنَّفْيِ هُو لِتَخلِيصِ حقِّ الغيرهِ، فتُمَحِّضُ أحقِّيتَهُ فيهِ بِلا مُنازعٍ، فالجَمْعُ بينَ الإثباتِ والنَّفْيِ هُو لِتَخلِيصِ حقِّ العبادةِ للهِ وحدَهُ، فلا يُنازِعُهُ أحدٌ في شيْءٍ مِنهُ.

وإذَا كانتِ العبادةُ حقًّا للهِ وحدَهُ، فإنَّ اللهَ لا يقبلُ فِي حقِّهِ الشِّرْكَةَ، ومَن جَعلَ شيئًا من حقِّ اللهِ لغيرِهِ وقعَ فِي الشِّركِ، وهُوَ الَّذي صرَّحَ به المُصنِّفُ فقالَ: (فَمَنْ جَعَلَ مِنْهَا شَيئًا لِغَيْرِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ)، فتَصْيِيرُ العبادةِ لغيرِ اللهِ يَصيرُ العبدُ بهِ مِن أهْلِ الشِّرك والكُفرِ. والمُولِقُ بينَ الشِّرك والكُفرِ: أنَّ الشِّركَ نَوْعٌ مِن أنواعِ الكُفرِ، فالكُفرُ عامٌ والشَّرك خاصُّ.

فحقيقةُ (الكُفرِ) شرعًا: سترُ الإيمانِ، ومِن سَثْرِ الإيمانِ: الشِّركُ؛ لاختِصاصِهِ بِجَعْلِ شريكٍ للهِ، وما وُجِدَ فيهِ هٰذَا المَعْنَىٰ سُمِّي شريكٍ للهِ، وما وُجِدَ فيهِ هٰذَا المَعْنَىٰ سُمِّي (شِرْكًا)، وكانَ نوْعًا مِن أنواعِ الكُفرِ.

وقوْلُ المُصنِّفِ وغيرُهُ: (فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ)، إِمْعانٌ في بيَانِ عاقِبتِهِ الوَحيمةِ، وتحقيقٌ لِخُرُوجهِ مِن دائرةِ الإسلام وأهلهِ.

ثمَّ ذَكرَ المُصنِّفُ الدَّليلَ، فقالَ: (وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَىهَا ءَاخَرَ لَا مُرَّمَكُنَ لَهُ بِهِ عَالِمُ الدَّليلَ، فقالَ: (وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَىهَا ءَاخَرَ لَا بُرُهُكُنَ لَهُ بِهِ عَالِمُ اللَّهُ عِندَ رَبِّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُغُلِمُ لِللَّهُ الْكَنفِرُونَ الله ﴾ [المؤمنون])، ودِلالةُ الآيةِ المذكورةِ علىٰ الأمْرِ الَّذي أرادهُ مِن وَجْهين:

\* أحدُهُما: ذِكْرُ فِعلٍ مُتوعَّدٍ عليهِ، وهُوَ عِبادةُ غيرِ اللهِ في قولهِ: (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللهِ اللهِ في قولهِ: (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللهِ اللهِ في قولهِ: (﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللهِ اللهِ اللهُ ا

وقوْلُهُ فِي الآيةِ: (﴿ لَا بُرُهُكُنَ لَهُ بِهِ ﴾)؛ أي لا حُجَّةَ لهُ على أُلوهيَّتهِ، وهِي صِفةٌ كاشِفةٌ، لا تُفيدُ تقييدًا ولا تَخصِيصًا، فكُلُّ مَن دعَا إِلْهًا غيرَ اللهِ فلَا حُجَّةَ لهُ بهِ؛ فقولُهُ تعالىٰ: (﴿ إِلَا هَا ءَاخَرَ لَا بُرُهُكُنَ لَهُ بِهِ ﴾)، لا يُفيدُ أنَّ مِنَ الآلهةِ إِلهًا يكونُ لِدَاعِيهِ حُجَّةٌ علَىٰ أُلوهيَّتِهِ، فالوَصْفُ المذكورُ هو وصفٌ كاشِفٌ.

و(الوَصفُ الكاشِفُ) هو ما لا يُفيدُ تخصيصًا، كقولهِ تعالىٰ: ﴿ وَقَنْلِهِمُ ٱلْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقّ ﴾ وسفةٌ كاشِفةٌ لحقيقةِ قَتْلِهمُ الأنبياءَ، لا تُفِيدُ تخصيصًا بأنَّ مِنْ قَتْلِ الأَنبياءِ نوعٌ يكونُ بغيرِ حقِّ ونوعٌ يكونُ بحقِّ.

ثمَّ بيَّنَ المُصنِّفُ حَقيقةَ الشَّركِ الَّذي حُكِمَ بهِ علَىٰ مَنْ جَعلَ شيْئا مِنَ العِبادةِ لغيرِ اللهِ فَقِيلَ فيه: (فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ)، فقال مُبيِّنًا حقيقةَ الشِّرْكِ: (وَالشِّرْكُ هُوَ جَعْلُ شَيْءٍ مِنْ حَقيقةَ الشِّرْكِ: (وَالشِّرْكُ هُو جَعْلُ شَيْءٍ مِنْ حَقيقةَ الشِّرْكِ: (وَالشِّرْكُ هُو جَعْلُ شَيْءٍ مِنَ العِبَادَةِ لِغَيْرِ اللهِ).

# ف (الشِّرْكُ) لهُ في الشَّرعِ معنيان:

- أحدُهُما: عامٌ؛ وهو جعْلُ شيْءٍ من حقّ اللهِ لغيرهِ، ويندرِجُ فيهِ كلُّ نوعٍ مِن أنواعِ الشِّركِ.
- والآخرُ: خاصٌ؛ وهو جعْلُ شيْءٍ من العبادةِ لغيرِ اللهِ، فيَخْتَصُّ بشِركِ العبادةِ العبادةِ المُتعلِّقِ بالأُلوهيَّةِ.

والمعنى الخاصُّ هو المعهودُ شرعًا؛ فإذَا أُطْلِقَ اسمُ (الشِّركِ) في خِطابِ الشَّرْعِ أُرِيدَ بِهِ شِركُ العبادةِ.

ولمَّا ذكرَ المُصنِّفُ أنَّ الشِّركَ في معناه العامِّ هو جعْلُ شيْءٍ من حقِّ اللهِ لغيرهِ، بيَّنَ ما للهِ من حقِّ.

#### فقال: (وَحُقُوقُ اللهِ اثْنَانِ:

- حَقُّ فِي المَعْرِفَةِ وَالإِثْبَاتِ.
- وَحَقُّ فِي الإِرَادَةِ وَالطَّلَبِ). انتهىٰ كلامُهُ.

#### فما ثَبَتَ اللهِ مُتعلِّقًا بتَعظيمِهِ من الحقِّ نوعان:

• أحدُهما: حقُّ في المعْرِفةِ والإثْباتِ؛ أي فِي معرفةِ اللهِ وإثباتِ مَا لَهُ من

الكَمَالاتِ.

• والآخر: حَتُّ في الإرادة والطَّلَبِ؛ أي حتُّ فِي توجُّهِ القُلُوبِ وطَلَبِهَا وخُضُوعِها لَهُ سُبحانَهُ.

ثمَّ ذَكَرَ بعْدُ أَنَّ (الوَاجِبَ اللهِ عَلَىٰ العَبْدِ - لِأَدَاءِ الحَقَّيْنِ السَّابِقَيْنِ - تَوْجِيدُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَنُواعٍ)، فسبيلُ وفاءِ العبدِ بالحَقَّينِ المُتقدِّمينِ يكونُ بتوحيدِ اللهِ فِي ثلاثةِ أنواعٍ.

ثمَّ ذكرَهَا، فقال: (الأَوَّلُ: تَوْحِيدُهُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ)، وتقدَّم أَنِّ الرُّبوبيَّةَ إِفرادُ اللهِ بذاتِهِ وأفعالهِ، والدَّليلُ هو المَذْكورُ فِي قولهِ: (كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُو رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ وأفعالهِ، والدَّليلُ هو المَذْكورُ فِي قولهِ: (كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُو رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٦٤])، الدَّالِ علىٰ عُموم رُبوبيَّةِ اللهِ لكلِّ شيءٍ.

ثمَّ قال: (وَالثَّانِي: تَوْحِيدُهُ فِي الأُلُوهِيَّةِ)، وهوَ إفرادُ اللهِ بالعبادةِ - كما تقدَّم -، ودليلُهُ هوَ المَذْكورُ فِي قولهِ: (كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَعْبُدِ ٱللّهَ مُغَلِصًا لَهُ ٱلدِّينَ ﴿ الزُّمر])، وحقِيقةُ (الإِخْلَاصِ): أن لَا يُوجَدَ فِي قلبِ العبدِ إرادةٌ لِسِوى اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

ثمَّ قال: (وَالثَّالثُ: تَوْحِيدُهُ فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ)، وحقيقتُهُ: إفرادُ اللهِ بأسْمائِهِ الحُسْنَى وصِفاتِهِ العُلَىٰ - كما تقدَّمَ -، ودليلُهُ المذْكورُ في قولهِ: (كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِللّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَى فَادَعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقَالَ: ﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَةِ عَمَّا يَصِفُونَ لَكُ وَسَلَمُ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ لِسَا وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ لَسَا ﴾ [الصَّافَات]؛ فَنَزَّهُ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ المُشْرِكُونَ، وَسَلَّمَ عَلَىٰ المُرْسَلِينَ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ فِي وَصْفِهِ).

واحتِيجَ إلىٰ زيادَةِ البيانِ فِي الآيةِ الثَّانيةِ لِغُموضِ طريقِ استفادَةِ إثْباتِ الصِّفاتِ مِنهَا، فإنَّ الآية الأُولىٰ صريحةٌ في إثباتِ الأسْماءِ الحُسْنَىٰ في قولِهِ: (﴿وَلِلّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسُنَىٰ فَي قولِهِ: (﴿وَلِلّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسُنَىٰ فَا الْحَسْنَىٰ فَي قولِهِ: (﴿وَلِلّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسُنَىٰ فَا الْحَسْنَىٰ فَي قولِهِ: (﴿وَلِلّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسُنَىٰ فَادَعُوهُ مِهَا ﴾).

وأمَّا الآيةُ الثَّانيةُ - وهي قولُهُ تَعَالَىٰ: (﴿ سُبُحَنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿ الْمُصنَّفُ وَسَلَامُ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ الْمُ الْمُصنَّفُ الْمُصنَّفُ الْمُرْسَلِينَ ﴿ الْمُ اللَّهِ يَتِ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ اللَّهِ يَتِ الْعَلَمِينَ ﴿ اللَّهَ اللَّهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ عَن طريقِ استفادَةِ إثبات الصّفاتِ الإلهيَّةِ مِنها بقولهِ: (فَنَزَّهَ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ المُشْرِكُونَ، وَسَلَّمَ عَلَىٰ المُرْسَلِينَ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ فِي وَصْفِهِ).

وتَبيِينُ هذه الجُملةِ تفصيلًا: أنَّ طَريقَ استفادَةِ الصِّفاتِ الإلهيَّة مِن هذهِ الآيةِ هُو مِنْ ثلاثةِ وُجوهٍ:

\* أوّلُها: فِي تنزيهِ اللهِ نفسَهُ عمّا يصِفُهُ بهِ المُشركونَ، فالمُشركونَ يتقدَّمونَ بوصفِ اللهِ بأشياءَ مُختلِفةٍ، برّاً اللهُ نفسَهُ مِنها بتنزُّهِ عنها، فلمْ يُبْطِلِ اللهُ أصْلَ الوصْف، لٰكِنْ اللهِ بأشياءَ مُختلِفةٍ، برّاً اللهُ نفسَهُ مِنها بتنزُّهِ عنها، فلمْ يُبْطِلِ اللهُ أصْلَ الوصفُ اللهِ باطِلًا في نفسِهِ، بلِ المُبْطَلُ الوصفُ اللهِ وصفهُ بهِ المُشركونَ.

\* وثانِيها: في قولِه: (﴿ وَسَلَمُ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿ الصَّافَاتِ])، بِتسْلِيمِهِ سُبْحانَهُ على المُرسَلينَ، اللهُ منَ السُّوءِ فِي على المُرسَلينَ، النَّه منَ السُّوءِ فِي وَصْفِهِ؛ إِذْ لمَّا سَلِمَ اللهُ منَ السُّوءِ فِي وَصْفِهِ؛ إِذْ لمَّا سَلِمَ اللهُ منَ السُّوءِ فِي وَصْفِهِ، استَحَقُّوا السَّلَامَ عليهِمْ.

\* وثالثُهَا: في قولِه: (﴿ وَلَخَمَدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ الصَّافَّاتِ])، ففيهِ إثباتُ جميعِ الكمالاتِ للهِ، وحقيقةُ كمالاتِهِ هي أنواعُ صِفاتِهِ.

ثمَّ بيَّنَ المُصنِّفُ حقيقةَ التَّوحيدِ شرْعًا، فقالَ: (وَالتَّوْحِيدُ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ بِحَقِّهِ، وَمِنْهُ إِفْرَادُ اللهِ بِحَقِّهِ، وَمِنْهُ إِفْرَادُ اللهِ بِالعِبَادَةِ).

ف(التَّوحيدُ) في الشَّرع له معْنيانِ:

أحدُهُما: معنًى عامٌ؛ وهو إفرادُ اللهِ بحقّهِ.

• والآخرُ: معنَّىٰ خاصُّ؛ وهو إفرادُ اللهِ بالعبادةِ.

والمعنى الثَّانِي هو المعهودُ شرعًا؛ فإذا أُطْلِقَ التَّوحيدُ في خِطابِ الشَّرْعِ فالمُرادُ بهِ توحيدُ العبادةِ.



# قَالَ المُصَنِّفُ وَقَصَّالتُكْمِ:

# الأَصْلُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ العَبْدِ دِينَ الإِسْلَامِ

وَالدِّينُ هُوَ مَا أَنْزَلَهُ اللهُ على الأَنْبِيَاءِ لِتَحْقِيقِ عِبَادَتِهِ، وَمِنْهُ التَّوْحِيدُ.

وَالْإِسْلَامُ هُوَ الْاسْتِسْلَامُ للهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالْانْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وَالبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ.

أَكْمَلَهُ اللهُ وَرَضِيَهُ لَنَا دِينًا، وَمَا عَدَاهُ مَرْدُودٌ عَلَىٰ صَاحِبِهِ يَقِينًا، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَتَبَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينًا فَكَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُو فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ اللهُ ﴾ [آل عمران].

وَقَدْ سَمَّانَا اللهُ عِبَادَهُ المُسْلِمِينَ، فَقَالَ: ﴿ هُوَ سَمَّنَكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبَلُ وَفِي هَذَا ﴾ [الحجّ:٧٨]، وَحَذَّرَنَا مِنَ الخُرُوجِ عَنْ دَعْوَى الإِسْلَامِ إِلَىٰ دَعْوَىٰ الجَاهِلِيَّةِ، فَمَنِ انْتَسَبَ إِلَىٰ شَيْءٍ يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّلَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ انْتِسَابَهُ مِنْ دَعْوَىٰ الجَاهِلِيَّةِ.

وَمَرَاتِبُ الدِّينِ ثَلَاثٌ:

الأُولَىٰ: الإِسْلَامُ، وَأَرْكَانُهُ خَمْسَةٌ:

- شَهَادَةُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ.
  - وَإِقَامُ الصَّلاةِ.
  - وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ.
  - وَصَوْمُ رَمَضَانً.
    - وَحَجُّ البَيْتِ.

#### وَالثَّانِيَةُ: الإِيمَانُ، وَأَرْكَانُهُ سِتَّةٌ:

- أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ.
  - وَمَلَائِكَتِهِ.
    - وَكُتْبِهِ.
    - وَرُسُلِهِ.
- وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.
- وَبِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ.

#### وَالثَّالِثَةُ: الإِحْسَانُ: وَأَرْكَانُهُ اثْنَانِ:

- أَنْ تَعْبُدَ اللهَ.
- وَأَنْ يَكُونَ فِعْلُ تِلْكَ العِبَادَةِ عَلَىٰ مَقَامِ المُشَاهَدَةِ أُوِ المُرَاقَبَةِ.

وَالوَاجِبُ مِنْ مَعْرِفَةِ دِينِ الإِسْلَامِ عَلَىٰ كُلِّ أَحَدٍ يَرْجِعُ إِلَىٰ ثَلَاثَةِ أُصُولٍ: الأوَّلُ: الاعْتِقَادُ، وَالوَاجِبُ فِيهِ كَوْنُهُ مُطَابِقًا لِلْحَقِّ فِي نَفْسِهِ بِمُوَافَقَةِ الشَّرْعِ. وَجِمَاعُهُ: أَرْكَانُ الإِيمَانِ السِّتَّةُ المُتَقَدِّمةُ، وَتَوَابِعُهَا مِنْ أُصُولِ الاعْتِقَادِ.

وَالثَّانِي: الفِعْلُ، وَالوَاجِبُ فِيهِ مُوافَقَةُ حَرَكَاتِ العَبْدِ الاَخْتِيَارِيَّةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لِلشَّرْعِ أَمْرًا وَحِلَّا.

وَفِعْلُ العَبْدِ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: فِعْلُهُ مَعَ رَبِّهِ.

وَجِمَاعُهُ: شَرَائِعُ الإِسْلَامِ اللَّازِمَةُ لَهُ؛ كَالعِلْمِ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالحَجِّ، وَتَوَابِعِهَا مِنَ الشُّرُوطِ وَالأَرْكَانِ وَالوَاجِبَاتِ وَالمُبْطِلَاتِ.

وَالآخَرُ: فِعْلُهُ مَعَ الخَلْقِ.

وَجِمَاعُهُ: أَحْكَامُ المُعَاشَرَةِ وَالمُعَامَلَةِ مَعَ الخَلْقِ كَافَّةً.

والثَّالِثُ: التَّرْكُ، وَالوَاجِبُ فيهِ مُوافَقَةُ الاجْتِنَابِ مَرْضَاةَ اللهِ.

وَجِمَاعُهُ: المُحَرَّمَاتُ الخَمْسَةُ الَّتِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا أَدْيَانُ الأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُل جَمِيعًا، وَهِيَ:

- الفَوَاحِشُ.
  - وَالإِثْمُ.
- وَالبَغْيُ بِغَيْرِ الحَقِّ.
  - وَالشِّرْكُ.
- وَالقَوْلُ عَلَىٰ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا وَيتَّصِلُ بِهَا.

#### ### @ O S

# قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ اللَّهُ.

لمَّا فرَغَ المُصنِّفُ - وفَّقهُ اللهُ - مِن بيانِ الأصلِ الأوَّلِ، أَتْبِعَهُ بِبَيانِ الأَصْلِ الثَّانِي مِن الأَصْلِ الأَوَّلِ، أَتْبِعَهُ بِبَيانِ الأَصْلِ الثَّانِي مِن اللَّصُولِ الثَّلاثِ التَّبي تَقُومُ عليهَا العبادةُ، فقالَ: (اللَّصْلُ الأَصْلُ التَّانِي: مَعْرِفَةُ العَبْدِ دِينَ اللِسلَامِ).

ثمَّ بيَّنَ حقيقةَ الدِّينِ، فقالَ: (وَالدِّينُ هُوَ مَا أَنْزَلَهُ اللهُ على الأَنْبِيَاءِ لِتَحْقِيقِ عِبَادَتِهِ، وَمِنْهُ التَّوْحِيدُ).

# فالدِّينُ يُطلَقُ فِي الشَّرعِ على معنيَيْنِ:

أحدُهُما: معنًى عامٌ؛ وهو مَا أَنْزلَهُ اللهُ على الأنْبياءِ لتحْقِيقِ عبادَتِهِ.

#### • والآخرُ: معنَّىٰ خاصٌّ؛ وهوَ التَّوحيدُ.

والمعنىٰ الخاصُّ هو المعهودُ شرعًا؛ فإذا أُطلِقَ اسمُ (الدِّينِ) فِي خِطابِ الشَّرعِ فالمُرادُ بهِ توحيدُ اللهِ.

ثمَّ بيَّنَ المُصنِّفُ حقيقةَ الإسلامِ الَّذي هو الدِّينُ المُرادُ مِنَّا، فقال: (وَالإِسْلامُ هُوَ الاسْتِسْلامُ للهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وَالبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ)، فحقيقةُ الاسْتِسْلامُ للهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالانْقِيَادُ لَهُ إِلطَّاعَةِ، وَالاسْتِسْلامُ للهِ بِالتَّوْحِيدِ، وَالانْقِيَادُ لَهُ إِلطَّاعَةِ، وَالبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ).

والجُملتَانِ الأخيرتَانِ بِمنزلةِ التَّابِعِ اللَّازِمِ للجُملَةِ الأُولَىٰ؛ فمَنِ اسْتسلَم لله بِالتَّوحِيدِ انقَادَ لَهُ بِالطَّاعَةِ وَبَرِئَ مِنَ الشِّركِ وَأَهلِهِ.

فحقيقة الإسلام هو (الاستسلام شه بالتَّوْحِيدِ)، وله توابِعُ مُتعدِّدة من جُملتِها: المذكورُ في قولِهِ: (وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وَالبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ)، وَأُفصِحَ عنِ المَدْكورُ في قولِهِ: (وَالانْقِيَادُ لَهُ بِالطَّاعَةِ، وَالبَرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ)، وَأُفصِحَ عنِ المُدْكورتينِ - مع اندِراجِهِما في الاستِسْلامِ شه بالتوحيدِ - تَنْويها بِشأْنِهِمَا، وتَعْريفًا بِعلُو مقامِهِما.

وَمِنْ جُملةِ المعنَىٰ العامِّ لِلإِسْلَامِ: الدِّينُ الَّذي بُعِثَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ؛ فإنَّ اللهَ

بعَثَ إلينا مُحمَّدًا صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُعلِّمَنَا الكِتَابَ والحِكْمةَ ويُزكِّينَا ويتْلُو علينَا آياتِ اللهِ وَجَعَلَ اللهُ أَكْمَلَ استِسْلامٍ لَهُ بالتَّوْحيدِ فِي الدِّينِ الَّذي بُعِثَ بهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فلم يَزلِ الدِّينُ يعْلُو كَمَالًا بَيْنَ الأنْبياءِ حتَّىٰ انْتَهَىٰ كَمَالُهُ إلىٰ الدِّينِ الَّذي خُصَّ بهِ مُحمَّدُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، و هٰذَا مَعْنَىٰ قولِ المُصنِّفِ: (أَكْمَلَهُ اللهُ وَرَضِيّهُ لَنَا دِينًا)، فانْتَهَىٰ تَكْميلُ الدِّينِ إلى مَا بُعِثَ بهِ سيِّدُ المُرسَلينَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولمَّا كَانَ كَامِلًا رَضِيَهُ اللهُ لنَا دِينًا، وجَعَلَ (مَا عَدَاهُ) مِنَ الأَدْيَانِ (مَرْدُودًا عَلَىٰ صَاحِبِهِ وَلَمَّ كَانَ كَامِلًا رَضِيَهُ اللهُ لنَا لَيْهُ لَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَكِم دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُو يَقِينًا)، فلا يُقبلُ مِنْهُ، (قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَكِم دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُو يَقِينًا)، فلا يُقبلُ فِي إِبْطَالِ غير دينِ الإسلامِ مِن فِي ٱلْآخِرةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴿ ٥٠ ﴾ [آل عمران])، فالآيةُ أَصْلُ فِي إِبْطَالِ غير دينِ الإسلامِ مِن جِهَتَيْن:

إحْداهُمَا: عدمُ قَبُولِهِ مِنَ العبدِ، في قولهِ: (﴿ فَكَن يُقُبَلَ مِنْهُ ﴾).

والأُخرَى: بُطْلانُ عَمَلِهِ وخسارتُهُ في الآخِرةِ، في قولهِ: (﴿ وَهُو فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ اللَّخِرةِ مِنَ اللَّخِرِينَ ﴾).

فكلُّ دينٍ بعْدَ بِعْثَةِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سِوَىٰ دينِهِ - فهو دينُ باطِلُ، وأهلهُ فِي الآخِرةِ مِنَ الخَاسِرِينَ؛ فَدِينُ اليهُوديَّةِ والنَّصْرانيَّةِ والبُوذِيَّةِ والوثَنيَّةِ والشُّيُوعيَّةِ وغيرِهَا أَدْيانُ باطِلةٌ، وأهلهُ مِنَ الخَاسِرِينَ فِي الآخِرةِ، فَهُمْ مِنْ أهل النَّارِ.

ثمَّ ذَكرَ المُصنِّفُ أَنَّ المُنتَسِبِينَ لِهذا الدِّينِ جعلَ اللهُ عَرَّقَ كُلُ لهمُ اسْمًا، فقَالَ: (وَقَدْ سَمَّانَا اللهُ عِبَادَهُ المُسْلِمِينَ)، فمَنْ دَانَ بِالإِسْلامِ فهُوَ مُسْلِمٌ، والدَّليلُ قولُهُ تعالىٰ: (﴿ هُو سَمَّاكُمُ المُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ فيمَا سَبَقَ مِنَ الكَتُب الإِلْهيةِ ، (﴿ وَفِي هَنذَا ﴾)؛ أيْ في القُرْآنِ.

وَوُقُوعُ التَّسْمِيَةِ فِي الكُتُبِ السَّابِقةِ وفي كِتَابِنَا هٰذا لنَا بِـ(المُسلمِينَ)؛ تَأْكيدٌ لِهٰذَا الاسْمِ، وتحْقيقُ صِدْقِهِ على المُنتَسِبِينَ إلَى الدِّينِ الَّذي جاءَ بهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثمَّ قالَ: (وَحَذَّرَنَا مِنَ الخُرُوجِ عَنْ دَعْوَىٰ الإِسْلَامِ إِلَىٰ دَعْوَىٰ الجَاهِلِيَّةِ).

و(دَعُوى الإسلام) هي الأسماءُ الَّتي جعلَها اللهُ ورسولُهُ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للإِسْلامِ وأَهْلهِ.

وعِندَ التِّرمِذِيِّ مِن حديثِ الحارِثِ الأشْعرِيِّ رَضَالِللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَجَلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وإنْ صَلَّىٰ «فَمَنْ دَعَا بِدَعْوَىٰ الجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُثَىٰ جَهَنَّمَ»، قَالَ رَجَلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وإنْ صَلَّىٰ وَصَامَ!، قَالَ: «وَإِنْ صَلَّىٰ وَصَامَ، ادْعُوا بِدَعْوَىٰ اللهِ الَّذِي سَمَّاكُمُ المُسْلِمِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَصَامَ!، قَالَ: «وَإِنْ صَلَّىٰ وَصَامَ، ادْعُوا بِدَعْوَىٰ اللهِ الَّذِي سَمَّاكُمُ المُسْلِمِينَ وَالمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللهِ»، وإسنادُهُ صحيحٌ.

فَفِيهِ: الأَمْرُ بِالأَسماءِ الشَّرعيَّةِ للإِسلامِ وأَهْلِهِ، والنَّهِيُ عنِ الخُروجِ عنْهَا إلىٰ غيرِهَا. قال المُصنِّفُ: (فَمَنِ انْتَسَبَ إِلَىٰ شَيْءٍ يُخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ، فَإِنَّ انْتِسَابَهُ مِنْ دَعْوَىٰ الجَاهِلِيَّةِ).

و(الجاهليَّةُ): اسمٌ لِمَا كان عليهِ النَّاسُ قبلَ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وما أضِيفَ إليها مِن قولٍ، أو فِعلِ، أوِ اعتقادٍ؛ فهُوَ محرَّمٌ.

ومِن جُملةِ الجاهليَّةِ: الانتِسابُ إلى ما يُخالِفُ ما جاء بهِ الرَّسولُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومِمَّا يُخالِفُ مَا جاء بهِ الرَّسولُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الأسماءُ الَّتي تُجْعلُ للإسلامِ وأهلِهِ مِمَّا لمْ يَرِدْ في القرآنِ ولا فِي السُّنَّةِ، معَ مُخَالفَتِها أُصولَ مَا فيهِ مَا مِن لُزُومِ الجماعةِ والحَذرِ مِن التَّفرُّقِ.

ثمَّ بيَّنَ المُصنِّفُ مراتِبَ الدِّينِ، فقال: (وَمَرَاتِبُ الدِّينِ) - أي بِمعناهُ العامِّ - (ثلاثُ)؛

فالمرتبةُ الأولى: الإسلامُ.

والمرتبةُ الثَّانيةُ: الإيمانُ.

والمرتبةُ الثَّالثةُ: الإحْسانُ.

واعْتنَىٰ المُصنِّفُ فيمَا يتعَلَّقُ بِالبَيانِ المُعْرِبِ عَنهَا بذِكرِ أَرْكانِهَا:

فقالَ في المَرْتبةِ (الأُولَىٰ) - وهي (الإِسْلَامُ) -: (وَأَرْكَانُهُ خَمْسَةٌ):

• فالرُّكنُ الأوَّلُ: (شَهَادَةُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ).

والشَّهادةُ الَّتي هي ركنٌ مِن أركانِ الإسلامِ: هي الشَّهادةُ اللهِ بالتَّوحيدِ، ولمُحمَّدٍ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرِّسالةِ.

• والرُّكنُ الثَّاني: (إِقَامُ الصَّلَاةِ).

والصَّلاةُ الَّتي هِيَ ركنٌ مِن أَرْكَانِ الإسلام: هيَ الصَّلواتُ الخمسُ فِي اليوْمِ واللَّيلةِ.

والرُّكْن الثَّالثُ: (إِيتَاءُ الزَّكَاةِ).

والزَّكاةُ الَّتي هي رُكنٌ من أركانِ الإسلامِ: هي الزَّكاةُ المُعَيَّنةُ في الأَمْوالِ.

• والرُّكْنُ الرَّابِعُ: (صَوْمُ رَمَضَانَ).

وصومُ رَمضَانَ الَّذي هوَ رُكنٌ مِن أركانِ الإسلامِ: هوَ صومُ شهرِ رمضَانَ في كلِّ سنةٍ.

• والرُّكْنُ الخَامِشُ: (حَجُّ البَيْتِ).

والحبُّ الَّذي هوَ رُكْنٌ من أَرْكانِ الإسْلامِ: هوَ حَبُّ الفرْضِ إلىٰ بيْتِ اللهِ الحرامِ مرَّةً والحدة في العُمُر.

فَالجُمَلُ المذْكورَاتُ تُفْصِحُ عنِ المَقَادِيرِ المَطلُوبةِ فِي الأَرْكانِ المُتقَدِّمةِ، فإنَّ اسْمَ

كُلِّ واحِدٍ أَوْسَعُ مِمَّا ذُكِرَ، وقدْ يُوجَدُ فِي أَفْرَادِهَا مَا يكونُ واجِبًا، لكِنَّهُ لا يكونُ مِن جُملةِ الرُّكْن.

- كالشَّهادةِ في حقِّ، فَهي واجبةٌ.
- أوْ صلاةِ العيدِ والكُسوفِ، فَهُمَا واجِبتَانِ عندَ جماعةٍ من الفقهاء.
  - أوْ زَكَاةِ الفِطْر، فَهِيَ واجِبةٌ.
  - أوْ صَومِ النَّذْرِ وحَجِّهِ، فَهمَا واجِبَانِ.

فالوَاجِباتُ المَذْكورةُ مِن حَقَائقِ هٰذهِ الخَمْسِ لَا تكونُ - معَ وُجُوبِها - مِنْ جُملةِ ما ينْدرِجُ في رُكْنِيَّة مَا تَرجِعُ إليْهِ.

ثمَّ ذَكَرَ المَرْتَبَةَ (الثَّانِيَةَ)، وهِي: (الإِيمَانُ)، وَبيَّنَ أَرْكَانَهُ فقال: (وَأَرْكَانُهُ سِتَّةٌ):

• فالرُّكنُ الأوَّلُ: هو الإيمانُ باللهِ.

والإيمانُ باللهِ الَّذي يكونُ ركْنًا مِنْ أركانِ الإيمانِ:

- ٧ هوَ الإيمانُ بوجودِهِ.
  - ✔ رَبًّا.
  - ✓ مُستحِقًا للعبادةِ.
- ٧ له الأسمَاءُ الحُسْنَىٰ والصِّفَاتُ العُلَىٰ.
  - والرُّكنُ الثَّاني: الإيمانُ بالملائِكةِ.

والإيمانُ بالملائِكةِ الَّذي هو رُكْنٌ مِنْ أركانِ الإيمانِ:

- ٧ هوَ الإيمانُ بأنَّهم خلقٌ مِن خلقِ اللهِ.
- وأنَّ مِنهُمْ من يَنزِلُ على الأنبِياءِ بالوحْي بِأَمْرِ اللهِ.

• والرُّكْن الثَّالثُ: الإيمانُ بالكُتُب.

# والإيمانُ بالكُتُبِ الَّذي هُوَ رُكْنٌ مِنْ أركانِ الإيمانِ:

- هوَ الإيمانُ بأنَّ اللهَ أَنزلَ علَىٰ منْ شَاءَ من رُسُلِهِ كُتُبًا هي مِنْ كلامِه.
  - ◄ ليَحْكُمُوا بينَ النَّاسِ فِيمَا اختلفُوا فيهِ.
    - ✓ وكُلُّهَا مَنْسوخةٌ بالقرآنِ.
    - والرُّكْنُ الرَّابِعُ: الإيمانُ بالرُّسُلِ.

# والإيمانُ بالرُّسُلِ الَّذي هُوَ رُكْنٌ مِنْ أركانِ الإيمانِ:

- هوَ الإيمانُ بأنَّ اللهَ أرسلَ إلى النَّاس رُسُلًا مِنهُمْ.
  - ✓ لِيأْمُرُوهُم بعبادةِ اللهِ.
  - وأنَّ خاتَمَهُم هوَ مُحمَّدٌ صَلَّالُلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
  - والرُّكنُ الخَامِسُ: الإيمانُ باليوْم الآخِرِ.

# والإيمانُ باليوْمِ الآخِرِ الَّذي هُوَ رُكْنٌ مِنْ أركانِ الإيمانِ:

- ◄ هوَ الإيمانُ بالبعْثِ في يوم عَظيم هوَ يومُ القيامةِ.
- ◄ لمُجازَاةِ الخلْقِ، فمَنْ أَحْسَنَ فلَهُ الحُسْنَىٰ وهي الجَنَّةُ -، ومنْ أَسَاءَ فلَهُ ما
   عَمِلَ وجزَاؤُهُ النَّارُ.
  - والرُّكنُ السَّادِسُ: الإِيمَانُ بالقَدَرِ خيرِهِ وشَرِّهِ.

#### والإيمانُ بالقَدرِ الَّذي هُوَ رُكْنٌ مِنْ أركانِ الإيمانِ:

- هوَ الإيمانُ بأَنَّ الله قدَّرَ كلَّ شَيْءٍ من خيْرِ أوْشرًّ أَزَلًا.
  - وَأَنَّهُ لا يَكُونُ شيْءٌ إلَّا بِمَشِيئَتِه وخَلْقِهِ.

وَالمَرْتبةُ (الثَّالثةُ: الإِحْسَانُ)، وذَكرَ المُصنِّفُ أركانَهُ فقَالَ: (وأرْكانُهُ اثْنَانِ):

- فالرُّكنُ الأوَّلُ: (أَنْ تَعْبُدَ الله)؛ و(عبادةُ اللهِ) شرعًا لها معنيانِ:
- \* أحدُهمَا عامُّ؛ وهوَ امتثالُ خطابِ الشَّرعِ المقترِنُ بِالحُبِّ والخضوعِ.
  - \* والآخرُ خَاصُّ؛ وهو التَّوحيدُ.

والمعنَىٰ الخَاصُّ هوَ المعْهودُ شرْعًا؛ فإِذَا أُطْلِقتِ العِبَادةُ في خِطَابِ الشَّرعِ كانَ المُرادُ بهَا التَّوحيدُ.

• والرُّكنُ الثَّاني: (أَنْ يَكُونَ فِعْلُ تِلْكَ العِبَادَةِ عَلَىٰ مَقَام المُشَاهَدَةِ أَوِ المُرَاقَبَةِ).

و(المُشاهدَةُ) هي أَنْ يَشْهدَ العبْدُ بِقلْبِهِ قُرْبَ اللهِ مِنهُ واطِّلَاعَهُ عليهِ، شهادةً يَصيرُ بِها كأنَّهُ يَرَىٰ اللهَ.

و(المُراقَبَةُ) هي أَنْ يسْتَحْضِرَ العبْدُ في قلْبِهِ قُرْبَ اللهِ مِنهُ واطِّلَاعَهُ عليهِ؛ فيتَخَايلُ أَنَّهُ لا يَزالُ بينَ يدَيْهِ وأَنَّ اللهَ يُراقِبُهُ.

ذكرَهُمَا أَبُو الفَرَجِ ابنُ رَجَبٍ فِي جُملةٍ مِن كُتُبِهِ.

ثمَّ لمَّا فَرَغَ المُصنِّفُ مِن عدِّ مراتِبِ الدِّينِ الثَّلاثِ، بيَّنَ ما يجِبُ مِن معرفةِ دينِ الإسْلامِ علىٰ كلِّ أَحَدٍ - حَذْوَ ما تقدَّمَ ذِكرُهُ فِي معرِفةِ اللهِ -، فالمقطُوعُ بهِ: وجُوبُ تلكَ الإسْلامِ علىٰ كلِّ أَحَدٍ - حَذْوَ ما تقدَّمَ ذِكرُهُ فِي معرِفةِ اللهِ -، فالمقطُوعُ بهِ: وجُوبُ تلكَ المعارِفِ، وإذَا كانتْ واجِبةً لا تَتناهىٰ إلَىٰ حدِّ؛ فإنَّهُ لابدَّ أن يكونَ مِنها قَدْرُ يُعْقَلُ يكونُ وَاجبًا علَىٰ كلِّ أحدٍ.

وسَلفَ أَنَّ الواجِبَ مِن معرِفةِ اللهِ يرجِعُ إلىٰ أربعةِ أُصولٍ.

وأمَّا (الوَاجِبُ مِنْ مَعْرِفَةِ دِينِ الإِسْلَامِ) فإنَّهُ (يَرْجِعُ إِلَىٰ ثَلَاثَةِ أُصُولٍ)؛ أَفَادَهُ أَبُو عبدِ اللهِ ابنُ القيِّمِ فِي «مِفتاح دارِ السَّعادةِ».

وذَكَرَ المُصنِّفُ تِلكَ الأصُولِ الثَّلاثةِ؛ فالأوَّلُ: الاعْتِقادُ، والثَّانِي: الفِعلُ، والثَّالثُ: التَّركُ.

فَقَالَ: (الأُوَّلُ: الاعْتِقَادُ، وَالوَاجِبُ فِيهِ كَوْنُهُ مُطَابِقًا لِلْحَقِّ فِي نَفْسِهِ بِمُوَافَقَةِ الشَّرْع).

و(الاعتِقَادُ): افتِعالُ مِنَ العقْدِ، وأَصْلُهُ في كلامِ العَرَبِ: الشَدُّ والتَّوْثِقةُ، والمُرادُ بهِ: التَّصديقُ الجازِمُ، ويُسمَّىٰ (قولَ القَلبِ).

والواجِبُ فيهِ - كَمَا ذَكَرَ -: أَنْ يكونَ اعتقادُ العبْدِ (مُطَابِقًا لِلْحَقِّ فِي نَفْسِهِ)؛ أي واقِعًا وَفْقَ ما فِي نَفْسِ الأَمْرِ مِمَّا هوَ عليهِ، ويُعرَفُ ذلكَ بِدرِبِمُوَافَقَةِ الشَّرْعِ).

فَمَثلًا: اعتِقادُنا بأنَّ اللهَ هوَ رَبُّ العالَمينَ، هُوَ اعتقادُ مُطابِقٌ للحقِّ في نفسِهِ، فاللهُ ربُّ العالمينَ؛ إِذْ عُرِفَ ذُلكَ بطرِيقِ الشَّرعِ لقولِهِ تعالَىٰ: ﴿ ٱلْحَمَدُ بِلَّهِ رَبِ ٱلْعَلَمِينَ ۞ ﴾ [الفاتحة].

ثمَّ بَيَّنَ مَا يلُمُّ شَتَاتَهُ ويَجمَعُ أَطْرَافَهُ، فقالَ: (وَجِمَاعُهُ: أَرْكَانُ الإِيمَانِ السِّتَةُ المُتَقَدِّمةُ، وَتَوَابِعُهَا مِنْ أُصُولِ الاعْتِقَادِ)، و(جِمَاعُ الشَّيْءِ) هو الأصْلُ الَّذي يضُمُّ أَطْرافَهُ ويلُمَّ شَتَاتَهُ.

فالأَصْلُ الجامِعُ للاعتقادِ يرجِعُ إلَىٰ أركانِ الإيمانِ السِّتَّةِ المُتَقَدِّمةِ، وما يتْبعُها مِنْ أُصُولِ الاعْتقَادِ.

ثم ذَكرَ الأصلَ الثَّانِي، فقالَ: (وَالثَّانِي: الفِعْلُ، وَالوَاجِبُ فِيهِ مُوَافَقَةُ حَرَكَاتِ العَبْدِ الاَخْتِيَارِيَّةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لِلشَّرْعِ أَمْرًا وَحِلًّا)، و(الفِعلُ) هو إحْداثُ الشَّيْء؛ فمَا يُحْدِثُهُ العبدُ يُسمَّىٰ (فِعلًا).

وبيَّنَ أَنَّ الواجِبَ فيهِ (مُوافَقَةُ حَرَكَاتِ العَبْدِ الاخْتِيَارِيَّةِ) - أي ما صَدَرَ منهُ عنْ إرَادةٍ واخْتيارٍ - (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لِلشَّرْعِ أَمْرًا وَحِلَّا)؛ و(الأَمْرُ) هوَ الفرْضُ والنَّفْلُ، و(الحِلُّ) هو الحلالُ المأذونُ فيهِ.

فالواجِبُ على العبْدِ في فِعْلِهِ: أَن تُوافِقَ حركَاتُهُ الاختياريَّةُ الصَّادِرةُ عن إرادةٍ وفِعلِ الشَّرْعَ في الأمرِ والحِلِّ - أي فِي الفَرْضِ والنَّفل والحلَالِ.

ثمَّ بَيَّنَ المُصنِّفُ أَنَّ (فِعْلَ العَبْدِ قِسْمَانِ):

(أَحَدُهُمَا: فِعْلُهُ مَعَ رَبِّهِ.

وَجِمَاعُهُ: شَرَائِعُ الإِسْلَامِ اللَّازِمَةُ لَهُ؛ كَالعِلْمِ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالحَجِّ، وَجَمَاعُهُ: شَرَائِعُ الإِسْلَامِ اللَّازِمَةُ لَهُ؛ كَالعِلْمِ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالزَّرَكَاةِ وَالوَاجِبَاتِ وَالمُبْطِلَاتِ.

وَالآخَرُ: فِعْلُهُ مَعَ الخَلْقِ.

وَجِمَاعُهُ: أَحْكَامُ المُعَاشَرَةِ وَالمُعَامَلَةِ مَعَ الخَلْقِ كَافَّةً).

ثمَّ بَيَّنَ الأصلَ الثَّالِثَ، فقالَ: (والثَّالِثُ: التَّرْكُ)، وحقيقةُ (التَّركِ): تخْلِيةُ الشَّيءِ.

وبيَّنَ الواجِبَ فيهِ بقولِهِ: (وَالوَاجِبُ فيهِ مُوافَقَةُ الاجْتِنَابِ مَرْضَاةَ اللهِ)؛ أي أنْ يُوافِقَ اجْتنابَكَ شيْئًا ما وتخلِّيكَ عنْهُ مرْضَاةَ اللهِ.

ثمَّ بَيَّنَ جِمَاعَهُ، فقال: (وَجِمَاعُهُ: المُحَرَّمَاتُ الخَمْسَةُ الَّتِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا أَدْيَانُ الأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُل جَمِيعًا، وَهِي:

- الفَوَاحِشُ.
  - وَالإِثْمُ.
- وَالبَغْيُ بِغَيْرِ الحَقِّ.

- وَالشِّرْكُ.
- وَالقَوْلُ عَلَىٰ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا وَيتَّصِلُ بِهَا).

فالقَدْرُ الواجِبُ مِن معرِفةِ دينِ الإسلامِ يرجِعُ إلىٰ هٰذهِ الأُصُولِ الثَّلاثَةِ.

وهِيَ مسْأَلةٌ عزيزَةٌ، قلَّ منْ يُرشِدٌ إليْهَا ويعْتَنِي بِهَا.

وعُمْدةُ القَوْلِ فيهَا: ما ذَكرَهُ أَبُو عبدِ اللهِ ابنُ القيِّمِ في «مِفتاحِ دارِ السَّعادةِ»، ومُلَخَّصُهُ المَذْكورُ هُنَا.



# قَالَ المُصَنِّفُ وَقَقَرَالتُكْرِ.

# اللَّصلُ الثَّالِثُ: مَعرِفَةُ العبْدِ نَبيَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّالَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، وَهُوَ مِنَ العَرَبِ، وَقَبِيلَتُهُ قُرَيْشُ. وَالسَمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، وَهُوَ مِنَ العَرَبِ، وَقَبِيلَتُهُ قُرَيْشُ. وَالوَاجِبُ مِنْ مَعْرِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ كُلِّ أَحَدٍ أَرْبَعَةُ أَصُولٍ: الأُوَّلِ (مُحَمَّدٍ) دُونَ بَقِيَّةٍ نَسَبِهِ. الأَوَّلِ (مُحَمَّدٍ) دُونَ بَقِيَّةٍ نَسَبِهِ.

وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، اخْتَارَهُ اللهُ وَاصْطَفَاهُ مِنَ البَشَرِ، وَفَضَّلَهُ بِالرِّسَالَةِ، وَاخْتَمَ بِهِ الرُّسُلَ.

وَالثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ جَاءَنَا بِالبِّيِّنَاتِ وَالهُدَىٰ وَدِينِ الحَقِّ.

وَالرَّابِعُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَىٰ صِدْقِهِ، وَثَبَتَتْ بِهِ رِسَالَتُهُ هُوَ كِتَابُ اللهِ.

بَعَثَهُ اللهُ إِلَىٰ النَّاسِ كَافَّةً، يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ التَّوْحِيدِ، وَيُنْذِرُهُمْ عَنِ الشِّرْكِ، وَافْتَرَضَ طَاعَتَهُ عَلَىٰ جَمِيعِ الثَّقَلَينِ الجِنِّ وَالإِنْسِ.

مَاتَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ، وَدُفِنَ بِهَا، وَدِينُهُ بَاقٍ، وَهُوَ جَامِعٌ لِلتَّرْغِيبِ فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَالتَّرْهِيبِ مِنْ كُلِّ شَرِّ.

> تمَّ بحمْدِ الله ضَحوةَ الخميسِ الحادِي والعِشْرِينَ منْ ذِي الحِجَّةِ سنةَ اثْنَتيْن وثلاثينَ وأرْبَعمائة وأَنْف



# قَالِ الشَّارِحُ وفَقَ التَّهُ.

لمَّا فَرَغَ المُصنِّفُ - وفَّقَهُ اللهُ - مِن بيانِ الأَصْلِ الثَّانِي المُتعلِّقِ بِمعرِفةِ دينِ الإِسْلامِ، أَتْبَعَهُ بِبَيَانِ الأَصْلِ الثَّالِثُ: وهو معرِفةُ الرَّسُولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: (اللَّصْلُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ الرَّسُولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: (اللَّصْلُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ المَّالِثُ مَعْرِفَةُ الرَّسُولِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وابْتدَأَهُ بِقُولِهِ: (وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِب)، ذاكِرًا اسْمَهُ ثُلاثِيًّا.

والوارِدُ في القُرآنِ الاقتِصارُ على اسمِهِ الأوَّلِ، واتَّفَقَ وُقُوعُه كَذْ لكَ في القُرآنِ واللهُ والدَّهُ واللهُ وال

- أحدُهُما: إبطالُ ما كانتْ عليْهِ العرَبُ مِنَ الفخْرِ بالآباءِ، فجُرِّدَ ذِكْرُهُ فِي القُرآنِ مِنْ الفخْرِ بالآباءِ، فجُرِّدَ ذِكْرُهُ فِي القُرآنِ مِنْها لِئلَّا يُتَوهَّمَ كَسْبُهُ الفَخْرَ مِن آبائهِ.
- والآخرُ: تحْقِيقًا لاختِصَاصِهِ بِهٰذَا الاسْمِ عندَ الإطْلاقِ، فإذَا أُطْلِقَ اسمُ (مُحمَّدٍ) فالمُرادُ بهِ الرَّسولُ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وزاحَمَهُ مَن زاحَمَهُ مِن العرَبِ الَّذِينَ سَمَّوْا أَوْلَادَهُمْ - معَ إِرْهَاصَاتِ النَّبُوَّةِ - باسمِ وزاحَمَهُ مَن زاحَمَهُ مِن العرَبِ الَّذِينَ سَمَّوْا أَوْلَادَهُمْ - معَ إِرْهَاصَاتِ النَّبُوَّةِ - باسمِ (محمَّدِ) ابتِغاءَ أَنْ تكونَ النَّبُوَّةُ فِيهِمْ، فحُرِموهَا، وأَعْطِيَهَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصارَ إطلاقُ اسمِ (مُحمَّدٍ) بينَ العرَبِ يُرَادُ بهِ: مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ المُطَّلِب.

وهذَا النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن جِنْسِ العَرَبِ، وقبِيلَتُهُ مِنهُمْ قُريشُ، كمَا قالَ المُصنّفُ: (وَهُوَ مِنَ العَرَب، وَقَبِيلَتُهُ قُريشٌ).

ثمَّ بيَّنَ المُصنِّفُ الواجِبَ مِنْ معرِفةِ النَّبِيِّ صَ**اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَمٌ على كلِّ أحدٍ**، حَذْوَ المُتقدِّمِ فِي الأَصل الأوَّلِ والثَّاني، فإنَّ مِن معرِفةِ اللهِ قدْرًا وَاجِبًا ينتَهي إلىٰ أرْبعةِ أصولٍ، ومِن

معرِفةِ الدِّينِ قَدْرًا وَاجِبًا ينْتَهِي إلىٰ ثَلَاثةِ أصولٍ؛ فكَذَالكَ مِن معرِفةِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْرٌ وَاجِبٌ (عَلَىٰ كُلِّ أَحَدٍ) يرجِعُ إلىٰ (أَرْبَعةِ أُصُولٍ):

(الأوَّلُ: مَعْرِفَةُ اسْمِهِ الأَوَّلِ (مُحَمَّدٍ) دُونَ بَقِيَّةِ نَسَبِهِ)؛ لِأَنَّ الجهلَ باسْمِهِ مُؤذِنُ بالسَمِهِ الأَوَّلِ (مُحَمَّدٍ) دُونَ بَقِيَّةِ نَسَبِهِ)؛ لِأَنَّ الجهلَ باسْمِهِ الأَوَّلُ بهِ مَا بُعِثَ بهِ، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ العَبْدُ أَنَّ اسْمَ هٰذَا الرَّسُولِ هوَ (محمَّدُ)؛ لَمْ يعرِفْ شَخْصَهُ الَّذِي يتميَّزُ بهِ عن غيرِه منَ النَّاسِ، ولَا مَا بُعِثَ بِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّاسِ، ولَا مَا بُعِثَ بِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّاسِ، ولا مَا بُعِثَ بِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّاسِ، ولا مَا بُعِثَ بِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّاسِ، ولا مَا بُعِثَ بِهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّاسِ،

وكانَ يقُومُ مقامَ اسْمِهِ فِي زَمَنِهِ: وصْفُهُ والإشَارَةُ إليهِ، فكانَ يتميَّزُ بِحِلْيتِهِ الَّتي يُوصَفُ بِها، أو بِالإشَارَةِ إليْهِ فِي جَمْع النَّاسِ، فَلَمَّا ماتَ لمْ يَبْقَ ما يُميِّزُهُ عنْ غيرِهِ إلَّا اسْمُهُ.

فيَجِبُ علَىٰ العبْدِ أَنْ يعرِفَ اسْمَ هٰذَا النَّبِيِّ الَّذي بُعِثَ فينَا؛ ليُميِّزَ مَالَهُ مِن الحَقِّ، فإنَّ الأَسْماءَ جُعِلْتْ لِتَميزِ حُقُوقِ الخَلْقِ، فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّرَ وُجودُ أفرادٍ مِنَ النَّاسِ لَا أَسْماءَ لَهُم، الأَسْماءَ حُقُوقُهمْ الَّتِي لَهُمْ مِمَّا يَختصُّونَ بِهِ دُونَ غيْرِهمْ.

ومِنِ هُنَا، فإِنَّ تسْمِيةَ المَولُودِ وَاجِبةٌ عِندَ الفُقهاءِ؛ نَقَلَ الإِجْماعَ عليْهِ أبو مُحمَّدٍ ابنُ حزْمٍ.

وَمَنْشا و جُوبِها: تَوقُّف تَمييز حقُوقِ الخَلقِ عليْها.

(وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، اخْتَارَهُ اللهُ وَاصْطَفَاهُ مِنَ البَشَرِ، وَفَضَّلَهُ بِالرِّسَالَةِ، وَخَتَمَ بِهِ الرُّسُلَ)؛ فهُوَ عبدُ لا يُعْبدُ، ورسُولُ لا يُكذَّبُ، اخْتَارَهُ اللهُ اصطفاءً، فَانْتَجَبَهُ مِن جِنْسِ البَشَرِ، وفَضَّلَهُ علَىٰ غيْرِهِ بوَحْيِ الرِّسالةِ، وجَعَلَهُ خاتَمَ الأنْبِيَاءِ والرُّسُل.

(وَالثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ جَاءَنَا بِالبِّيِّنَاتِ وَالهُدَىٰ وَدِينِ الحَقِّ).

(وَالرَّابِعُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَىٰ صِدْقِهِ، وَثَبَتَتْ بِهِ رِسَالَتُهُ هُوَ كِتَابُ اللهِ).

ثُمَّ خَتَمَ المُصنِّفُ - وقَّقَهُ اللهُ - كِتابَهُ بِسَبْعِ مسَائِلَ تتعلَّقُ بِمَعرِفَةِ العبْدِ نَبيَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فالمسْأَلَةُ الأُولَىٰ: في قولِهِ: (بَعَثَهُ اللهُ إِلَىٰ النَّاسِ كَافَّةً)؛ فهُوَ مبْعوثُ إلىٰ الخَلقِ جمِيعًا.

والمسْأَلَةُ الثَّانِيةُ: في قولِهِ: (يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ التَّوْحِيدِ، وَيُنْذِرُهُمْ عَنِ الشِّرْكِ)، واسمُ (الدَّعوقِ) يتَضَمَّنُ التَّرغِبَ فيهِ - أي التَّوحيد - والحثَّ عليْهِ، واسْمُ (النِّذارَةِ) يتَضَمَّنُ النَّهْيَ عنْهُ - يعنِي عن الشِّركِ - والتَّحذيرَ مِنهُ.

والمسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: المذْكورةُ في قولِهِ: (وَافْتَرَضَ طَاعَتَهُ عَلَىٰ جَمِيعِ الثَّقَلَينِ الجِنِّ وَالْإِنْسِ).

والمسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: المذْكورةُ في قولِهِ: (مَاتَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ)، وهِي المَعرُوفةُ بِنِسْبَتِهَا إليْهِ دُونَ سَائِرِ المُدُنِ، فيُقالُ فيهَا: (المدينةُ النَّبويَّةُ)، وهو مِنْ أَكْمْل أَسْمائِهَا.

والمسْأَلَةُ الحَامِسَةُ: المذْكورةُ في قولِهِ: (وَدُفِنَ بِهَا)، فدُفِنَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي المَوضِعِ الَّذي مَاتَ فيهِ مِنْ بَيْتِ عائِشَةَ رَضِّ كَلِلَّهُ عَنْهَا.

والمسْأَلَةُ السَّادِسةُ: المذْكورةُ فِي قَولِهِ: (وَدِينُهُ بَاقٍ)؛ أَيْ ما بَعَثَهُ اللهُ عَرَّفَجَلَّ بِهِ منَ المِّناعِةِ. الدِّينِ باقٍ إِلَىٰ قيَامِ السَّاعةِ.

والمسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: المذْكورةُ فِي قولِهِ: (وَهُوَ) - يعنِي دينَهُ - (جَامِعٌ لِلتَّرْغِيبِ فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَالتَّرْهِيبِ مِنْ كُلِّ شَرِّ)؛ فَإِنَّ ما يُحيطُ بالخلْقِ دَائرٌ بَيْنَ الخَيْرِيَّةِ والشَّرِّيَّةِ، ودِينُ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جامِعٌ للتَّرْغيبِ فِي كلِّ خيْرٍ، ولِلتَّرْهيبِ مِنْ كلِّ شَرِّ.

واسمُ (التَّرْغيبِ): لِمَا يُؤْمَرُ بِهِ ويُحثُّ عَلَيْهِ.

واسمُ (التَّرْهيبِ): لِمَا يُحذَّرُ مِنْهُ و يُنْهِىٰ عنْهُ.

وهٰذَا آخِرُ البيانِ على هٰذَا الكِتابِ بِمَا يُناسِبُ المقَامَ.

وقَّقَ اللهُ الجميعَ لِمَا يَجِبُّ ويرضَى، والحمْدُ للهِ ربِّ العَالَمينَ، وصلَّىٰ اللهُ وسلَّمَ علىٰ عبْدِهِ ورسُولِهِ مُحمَّدٍ، وآلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعينَ.

تَمَّ الشُّرْحُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ بعد فجر الخميس الرَّابع من شهر ذي الحِجَّة سنةَ ستٍّ وثلاثين وأربعمائةٍ وألفٍ في مسجد الشَّيخ ابن بازِ بمكَّة المكرَّمةِ

